رسالة النور
مارس
أبريل
2026
611

CE75SS
الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية

• التعليم.. حلم التطوير وتحديات الواقع

• سميرة لوقا تكشف استراتيجية "الهيئة" لغرس المواطنة

• تحديات العملية التعليمية

رسالة النور

تصدرها الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية

أسسها الدكتور القس صموئيل حبيب سنة ١٩٥٦

العدد 611 مارس - أبريل 2026

مجلس التحرير

رئيس مجلس الإدارة:

د. ق. أندريه زكي

رئيس التحرير:

حسني ميلاد

مدير التحرير:

جيهان عيد

تصميم غلاف وداخلي:

إيزيس عطية

التعليم وبناء الشخصية المصرية ٣

التعليم... حلم التطوير وتحديات الواقع ٤

التعليم يأتي أولًا ٥

سميرة لوقا تكشف استراتيجية "الهيئة" لغرس المواطنة ٦

تحديات العملية التعليمية ١٠

الدكتور أشرف الشيحي رئيس لجنة التعليم بمجلس النواب ١٢

مصر واليونسكو ١٤

كيف تستفيد مصر من التجارب الدولية الناجحة في التعليم؟ ١٦

كيف يؤثر التعليم على المواطنة والتماسك المجتمعي؟ ١٨

استخدامات الـ AI في المؤسسات التعليمية ٢٠

شعوب على الحافة ٢٢

بقلم
رئيس
مجلس الإدارة

الدكتور القس أندريه زكي

التعليم
وبناء الشخصية المصرية

يقع التعليم في قلب مجموعة المؤسسات التي تستهدف بناء الشخصية المصرية، والعمل على تنميتها وتطويرها، بما يصب في صالح الفرد/ المواطن وفي صالح المجتمع/ الوطن ككل. ويأتي الاهتمام بالعملية التعليمية، ومختلف أطرافها، انطلاقًا من الإيمان بأن بناء الشخصية المصرية هو نقطة البداية في بناء الجمهورية الجديدة التي تستهدفها وتتطلع إليها القيادة السياسية، وذلك من خلال غرس القيم الدينية والأخلاقية في نفوس الطلاب، بما يُسهم في تعزيز التماسك المجتمعي والتضامن الاجتماعي، ونشر قيم المواطنة والتسامح وقبول الآخر والتعاون والعيش المشترك والسلام الإيجابي، وتحقيق الانتماء للوطن، وغيرها من قيم نتطلع إليها ونعمل على دعمها وترسيخها.

وربما ليس خافيًا أنه من بين تلاميذ المدارس، وشباب الجامعات، يخرج رجل الدين والمزارع والصنايعي والتاجر والطبيب والمهندس والمعلم وأستاذ الجامعة والمحامي والاقتصادي والمحاسب والأديب والفنان والصحفي والإعلامي وغيرهم من مختلف المهن والفئات، هؤلاء يتولون إدارة شؤون الدولة في مختلف المجالات وكافة القطاعات، ما يتطلب إعدادهم إعدادًا جيدًا، يقوم على التحلي بمنظومة القيم الإيجابية، الإنسانية والنبيلة، بما ينعكس على السلوك الفردي والجماعي، ويظهر في كل موقف وقرار.

ربما من هنا يأتي اهتمامي على المستوى الشخصي بمتابعة وزيارة المدارس التي ترعاها الكنيسة الإنجيلية، سواء في القاهرة أو في محافظات الوجه القبلي أو في محافظات الوجه البحري، حيث أجلس مع المدراء والمدرسين والمدرسات والإداريين، وأشاهد عروض التلاميذ والتلميذات، بكل فرح وشغف، لأنهم أمل مصر في حاضر أفضل ومستقبل أكثر سعادة وأكثر إشراقًا. ومن هنا فإن التعليم يُعد أحد الأعمدة الأساسية في رسالة الكنيسة الإنجيلية، وأن التفاعل مع المجتمع من خلال مؤسسات تعليمية متميزة يعكس الالتزام تجاه تنشئة جيل جديد يؤمن بالقيم، وفي الوقت ذاته يتميز في الأداء.

نعم، هناك جهود كبيرة تبذلها وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني تحت قيادة السيد الوزير محمد عبد اللطيف في تطوير منظومة التعليم المصري، ومن هذه الجهود حرص الوزارة على إشراك المجتمع في عملية الإصلاح من خلال جلسات الحوار المجتمعي، التي تتم بين الحين والآخر، لتؤكد بدورها المسؤولية المجتمعية الخاصة بالمساهمة والتعاون من أجل تطوير العملية التعليمية لتلبية احتياجات الطلاب والمجتمع. وقد لمست هذا بنفسي حين التقينا الوزير منذ فترة قريبة في جلسة تناولت الكثير من قضايا التعليم وموضوعاته.

ولكن يقيني أن جهود وزارة التربية والتعليم، توازيها أيضًا جهود وزارة التعليم العالي والبحث والعلمي، ليست كافية وحدها للنهوض بالعملية التعليمية، الأمر الذي يتطلب تعاون ودعم مختلف مؤسسات المجتمع، ومن ذلك المؤسسات الدينية، الإسلامية والمسيحية، بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني من جمعيات ومؤسسات أهلية.

التعليم.. حلم التطوير وتحديات الواقع

يقولون إن "التعليم يضيء الطريق نحو مستقبل مشرق"، وإن "الاستثمار في التعليم هو استثمار في مستقبل أكثر استدامة".. من هنا يأتي الاهتمام بموضوع التعليم وقضاياه المتنوعة، باعتباره أحد الركائز الأساسية في بناء المجتمعات وتطوير الأفراد، حيث يلعب دورًا حيويًا في تشكيل مستقبل الأجيال، ويُسهم في تعزيز المعرفة والمهارات، مما يفتح آفاقًا واسعة للأفراد لتحقيق طموحاتهم المهنية والشخصية.

كما أن التعليم يعزز من الوعي الثقافي والاجتماعي، ويساعد في بناء مجتمع متماسك ومتفاهم، ويُسهم في تحسين مستوى المعيشة من خلال توفير فرص عمل أفضل وزيادة الدخل، ما يؤدي إلى تقليل الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

من هذا المنطلق يأتي ملف العدد الجديد من مجلة "رسالة النور"، وفيه نتناول عدة موضوعات وقضايا، منها: التعليم والتماسك الاجتماعي، وتلبية احتياجات سوق العمل، واستخدامات الذكاء الاصطناعي في العملية التعليمية، وفرص التعليم الرقمي وتحدياته، ودور الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية في التعليم المدني، ونلقي الضوء على اهتمام اليونسكو بقضايا التعليم، وأهمية الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في مجال التعليم.

إعداد:

أمنية فوزي، أميرة هشام، مادلين نادر، مارسيل نظمي، محمد وائل، نادر شكري.

تحرير:

د. رامي عطا صديق

يكتبها:

د. رامي عطا صديق

التعليم يأتي أولًا

لا تستقيم الحياة بدون التعليم، بشقيه النظامي وغير النظامي على السواء، فالتعليم أمر لازم وضروري، خاصة وأنه يؤدي دورًا حيويًا في حياة الإنسان/ المواطن والمجتمع ككل، من حيث تنمية المهارات الحياتية، واكتشاف الذات وفهمها، ورفع الوعي بقضايا المجتمع، ودعم منظومة القيم الإنسانية والسامية والنبيلة.

ومن هنا تحرص الأسر المصرية على تعليم أطفالها تعليمًا جيدًا، بقدر ما تمتلك من رؤية ثقافية وإمكانيات مادية، ومن بين الأمثال الشعبية التي توارثها المصريون جيلًا بعد جيل مثل شعبي يقول "علموهم ولا تورثوهم"، في إشارة إلى ضرورة التعليم وأهمية إعداد الأطفال والنشء والشباب إعدادًا مُناسبًا لمتطلبات الحياة.

وعلى المستوى القومي فالتعليم عصب البلاد وعماد النهضة وكيان الأمة، وهو يُسهم في حفظ وحدتها الوطنية، ويرسخ الهوية ويدعم ملامح الشخصية الوطنية بين المواطنين في الحاضر والمستقبل. خاصة وأن ارتباط المواطن"ة" بالتعليم النظامي، من المدرسة إلى الجامعة، قد يستمر لنحو "١٨" سنة، قد تقل قليلًا أو تزيد قليلًا.

ومن بين أدوار التعليم، قبل الجامعي وبعده، تلبية احتياجات سوق العمل من المهن المختلفة، الأمر الذي يفرض على المسؤولين وصُناع القرار الخاص بالعملية التعليمية ومنظومتها إعادة النظر والبحث والتخطيط عند توزيع التخصصات العلمية، حتى يكون التوسع محسوبًا ومدروسًا على مختلف المستويات، فمع التطورات المتسارعة والهائلة في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، وانعكاسها على مختلف المجالات، فضلًا عن الظروف السياسية والأوضاع الاقتصادية التي يمر بها المجتمع ويعيشها المواطنون، والحاجة إلى زيادة الإنتاج لزيادة التصدير وتقليل الاستهلاك

والاستيراد من الخارج، ظهرت الحاجة إلى تخصصات جديدة ومهن حديثة تواكب احتياجات العصر، ومن هنا يبرز الاهتمام بالعلوم التكنولوجية والتطبيقية، وإن كان لا يمكن بأي حال من الأحوال الاستغناء عن العلوم الإنسانية والاجتماعية، ما يتطلب مراعاة التوازن بين مختلف العلوم والتخصصات، إذ لا غنى عن الجانب النفسي والاجتماعي والروحي والثقافي والجسدي عند العمل على بناء الشخصية المصرية.

وبالإجمال فإننا نتطلع إلى تعليم راق يُعزز ثقافة الإتقان والإبداع لا الحفظ والتلقين، يرسخ قيمة العمل ويعظم الإنتاج، ويلبي احتياجات المجتمع، يدعم قيم المواطنة والتسامح والتعاون وقبول الآخر والتعايش السلمي ومناهضة التمييز، واحترام حقوق الإنسان، وغيرها من القيم الإيجابية التي تُسهم في بناء مواطن صالح يعمل من أجل الخير العام والصالح العام.

والظن هنا أن النهوض بأوضاع التعليم وحالة البحث العلمي مسؤولية جماعية ومشتركة بين مختلف فئات المجتمع ومؤسساته، ومن ذلك الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني..، في إطار من التعاون والشراكة والتشبيك، حتى تصبح الجدوى من التعليم أكثر فعّالية وأكثر فائدة للفرد والمجتمع.

سميرة لوقا تتحدث لمحرر " رسالة النور"

سميرة لوقا تكشف استراتيجية "الهيئة" لغرس المواطنة ودعم التعليم المدني

الهيئة القبطية الإنجيلية جعلت من التعليم المدني أداة لبناء الوعي ومواجهة خطابات الكراهية

نادر شكري:

- رغم تعدد الرؤى.. التعليم في مصر ما زال يدور في دائرة مفرغة بسبب غياب الإصلاح المتكامل
- غياب "الآخر" عن المناهج يُنشئ أجيالًا غير مدركة للتنوع.. وتنقيح الخطاب التعليمي ضرورة قصوى
- منظومة الـ "٩ مفاهيم ودليل المعلم".. نظام تعليمي مستقل للتربية المدنية أطلقته "الهيئة الإنجيلية"
- منتدى حوار الثقافات نجح في تحويل المواطنة من شعار إلى ممارسة
- أزمة التعليم الفني ليست بالمناهج فقط.. ولن ينهض إلا بتغيير النظرة الدونية لخريجيه وتكريمهم
- نُعاني من "الجزر المنعزلة".. ونحتاج لـ "تحالف وطني" يحول المبادرات المدنية إلى سياسات عامة
- نطالب بإدراج "التربية المدنية" مادة نجاح ورسوب لضمان بناء وعي حقيقي للطالب
- حين يغيب "الآخر" عن المناهج تتراجع المواطنة.. والتربية المدنية ضرورة لبناء وعي متوازن

بين

أروقة الحقوق وصناعة الوعي، تقف سميرة لوقا كإحدى القامات الفاعلة التي نذرت مسيرتها المهنية الطويلة لإعادة صياغة المشهد التنموي في مصر. بصفتها عضوًا بالمجلس القومي لحقوق الإنسان ورئيسًا لقطاع التنمية الثقافية بالهيئة القبطية الإنجيلية، لم تكتفِ "لوقا" بطرح النظريات، بل قادت مبادرات ميدانية حوّلت مفاهيم «المواطنة» وقبول الآخر من مجرد شعارات إلى «تعليم موازٍ» يواجه التنميط وخطاب الكراهية.

في هذا الحوار، نفتح ملف «بناء الإنسان» من بوابة التعليم، لنناقش بجرأة الفجوة بين الأطروحات والواقع، وكيف نجحت مؤسسات المجتمع المدني في سد ثغرات لم تصل إليها السياسات الرسمية بعد."

• "بالنظر إلى خبراتك المتراكمة من خلال عملك في الهيئة وإدارة "منتدى حوار الثقافات" واحتكاكك المباشر بالأوساط الأكاديمية والتنفيذية؛ كيف تقيّمين واقع التعليم في مصر؟ وما هي أبرز إشكالياته؟

بتنهيدة عميقة ونظرة تحمل سنوات طويلة من المحاولات، أقول إن هذا التساؤل يطاردني منذ أكثر من أربعين عامًا، منذ بدأ انخراطي في العمل العام، ولم ننجح طوال هذه السنوات في تحقيق خطوة تطوير حقيقية وجذرية في ملف التعليم، رغم أنه الركيزة الأساسية لبناء المجتمع وتشكيل وعي الطفل قبل أي انتماء ديني أو اجتماعي.

وأرى أن التعليم في مصر ما زال يواجه أزمة معقدة، لأننا غالبًا نركز على القشور ونغفل الجوهر. فبينما شهدت البنية الأساسية تطورًا ملحوظًا، خاصة بعد إنشاء الهيئة العامة للأبنية التعليمية وبناء مدارس جديدة، لم ينعكس ذلك بالقدر نفسه على العنصر الأهم وهو المعلم، لأنه هو «الإناء» الذي يتلقى منه الطالب العلم، وإذا لم يكن مؤهلًا ومتمتعًا بالوعي الكافي فلن نتمكن من بناء جيل مكتمل. كما أن انتشار الدروس الخصوصية أضعف دور المدرسة وأفقد الطالب ارتباطه الحقيقي بها، رغم أن المطلوب هو إعادة الاعتبار والاحترام للمدرسة وللمعلم.

وأؤكد أن التعليم لا يجب أن يظل مجرد حشو معلومات، بل يجب أن يتحول إلى منظومة لبناء إنسان قادر على التفكير وخدمة مجتمعه، وهو ما يتطلب إصلاحًا شاملًا لكل عناصر المنظومة، وقد جرت محاولات عديدة لتطوير المناهج، كما أجرى المجلس القومي لحقوق الإنسان دراسات مهمة حول إدماج حقوق الإنسان في التعليم، لكن ما تحقق ظل محدودًا، وفي تقديري، فإن أزمة التعليم ليست في غياب الرؤى، وإنما في بطء التنفيذ وغياب الإصلاح المتكامل للمنظومة بأكملها.

• رغم كثرة الرؤى والتوصيات الخاصة بتطوير التعليم، لماذا تظل هناك فجوة بين ما يُطرح من أفكار وبين ما يُنفذ فعليًا، ولماذا تتغير السياسات التعليمية خلال فترات قصيرة؟

نحن نعاني من «شخصنة التطوير»؛ فالمسيرة التعليمية تفتقد للاستمرارية وغياب مبدأ التراكم؛ فكل وزير يأتي يسعى لتطبيق نموذجه الخاص، حيث يميل لنقد وهدم ما بناه سلفه بدلًا من البناء عليه، لدرجة أننا نرى قرارات تُلغى ثم تُعاد مع تعاقب الوزراء. وهذا التخبط غيّب الحلول الجذرية للمحتوى والمضمون، وغالبًا ما تنحصر التغييرات في الأمور الشكلية كسنوات الدراسة في الثانوية العامة، دون المساس بجوهر الأزمة، لذا فنحن ندور في دائرة مفرغة لأننا نركز على الشكل، ورغم كثرة التعديلات، فإننا لم نرَ إصلاحًا جذريًا في مضمون التعليم أو في نوعية الطالب الذي تخرجه المنظومة.

ورغم أن مصر أنجبت نماذج وكفاءات متميزة في مجالات كثيرة، لكن كثيرًا من هذه النماذج وصل بجهد شخصي وبفضل دعم أسرته وإمكاناته الذاتية، في المقابل تظل آلاف المواهب مدفونة لأن المنظومة لم تساعدهم منذ الصغر على صقل طاقاتهم، مما جعلنا نتساءل دومًا: أين الرموز والقيادات؟ والحقيقة أنها موجودة، لكنها افتقدت الرعاية التي تخرجها للنور.

• ما المقصود بالتعليم المدني داخل الهيئة، وما أهميته في السياق المجتمعي الحالي؟"

مفهومنا للتعليم المدني داخل الهيئة لا ينفصل عن جوهره العالمي؛ وهو ربط القضايا المجتمعية بالعملية التعليمية. بحيث لا يقتصر التعليم على العلوم التقليدية التجريدية كالأحياء أو الجغرافيا، بل عن صياغة الوعي بمفاهيم المواطنة، والتعددية، واحترام الاختلاف، فعندما نتحدث عن هذه القيم، فنحن نتحدث عن جزء أساسي من التعليم المدني، فالغاية من التربية المدنية هي ترسيخ قيم تُحوّل الفرد إلى مواطن صالح وواعٍ بحقوقه وواجباته، مدركًا أن جوهر التعليم لا يتوقّف عند حدود التفوق الدراسي وحصد الدرجات، بل يمتد لبناء إنسان مثقف ومُلمّ بالمنظومة القيمية التي تحكم مجتمعه، والتفاعل معها.

• ما الآليات والاستراتيجيات التي تعتمدها الهيئة في التنفيذ؟

اعتمدت الهيئة في ملف التعليم المدني استراتيجية متعددة المسارات لمواجهة قصور الوعي بالقيم المدنية لدى المواطنين؛ بدأت بإنتاج المعرفة عبر إصدار سلسلة من الكتيبات المتخصصة منذ عام ٢٠٠٣م وحتى عام ٢٠١٠م، شملت مفاهيم الانتماء، المشاركة المجتمعية، الحريات، والمواطنة، والتنمية البيئية، بهدف نشر هذه المفاهيم بشكل مبسط.

وانتقلنا إلى التنفيذ الميداني من خلال برامج تدريبية مكثفة في ١٢ محافظة، تستهدف القائمين على العملية التعليمية «صناع الوعي» من مدرسين وأكاديميين؛ لتمكينهم من دمج القيم المدنية والمواطنة في صلب تخصصاتهم وطرق عملهم اليومية. بحيث يصبحوا قادرين على نقل هذه المفاهيم إلى الطلاب بشكل عملي داخل المدارس والجامعات.

• هل هناك شراكات مع مؤسسات المجتمع المدني والجهات الرسمية لتوسيع هذه المبادرات؟

بالتأكيد، فنحن نؤمن بأن العمل الفردي لا يكفي، لدينا تعاون وثيق مع عدد من الجامعات المصرية، وهو محور أساسي نتوسع من خلاله في المحافظات. كما نولي أهمية قصوى لبناء قدرات رجال الدين والمؤسسات الدينية (الإسلامية والمسيحية على حد سواء)، لتمكينهم من نشر قيم التربية المدنية عبر منابرهم. ولا ننسى دور الإعلاميين والباحثين؛ فبناء قدرات هؤلاء جزء أصيل من استراتيجيتنا، إيمانًا منا بأن التعليم مسؤولية مجتمعية تتجاوز أسوار المدارس لتشمل كل صناع الرأي.

• ما أبرز التحديات التي يتم مواجهتها للتنفيذ بالمحافظات، خاصةً أنكم دخلتم في محو الأمية؟

التحدي الأكبر يكمن في أن هذه الجهود لا تزال تعتمد على المبادرات الذاتية للهيئة والمؤسسات الشريكة، ولم تتحول بعد إلى حراك وطني يُحدث تغييرًا جذريًا في ملف التعليم. ورغم وجود اهتمام من جهات عديدة بالملف، إلا أن المشكلة الأساسية تكمن في أن كل جهة تعمل بشكل منفصل داخل نطاقها، "جزر منعزلة"، فغياب التنسيق بين المبادرات يُمثل تحديًا خطيرًا، فنحن نحتاج لوجود شبكة ربط قومية تجمع هذه المبادرات، أو "تحالف وطني لتطوير التعليم" برعاية رسمية من الدولة، لتوحيد الجهود وضمان وصول أثر هذه المبادرات إلى مستوى السياسات العامة للدولة.

• إلى أي مدى نجحتم في مد جسور التعاون مع المبادرات الرئاسية والقومية لتعزيز العملية التعليمية؟

تعاوننا مع التحالف الوطني ومبادرات الدولة مثل وزارة الشباب ووزارات أخرى هو جزء أصيل من ممارستنا الميدانية، ويتم دمج هذا التعاون داخل برامجنا وأنشطتنا المختلفة، ومع ذلك، لا نزال نرى أن هذه الجهود، برغم أهميتها، تظل في نطاق العمل الأهلي مثل الهيئة القبطية وشركائها، إذ نتطلع لأن يُتبنى ملف التعليم المدني على مستوى وطني رفيع، بحيث يصبح جزءًا لا يتجزأ من خطة الدولة لبناء الإنسان المصري، لا مجرد مبادرات فردية.

• مؤخرًا أُثير جدل حول دور عنصر الدين داخل العملية التعليمية، فكيف ترين إشكاليات التعامل مع الدين في المناهج الدراسية ووضعية الآخر، وتأثير ذلك على ترسيخ قيم المواطنة والتعددية؟

هذه واحدة من القضايا التي عملنا عليها كثيرًا داخل المنتدى منذ عام ٢٠٠٠م، حيث ركزنا على ملف المواطنة في التعليم. قمنا بتدريب مجموعات من الشباب على مفاهيم المواطنة وقبول الآخر واحترام الاختلاف والتعددية، وشاركوا في دراسة المناهج وتحليلها من زاوية مدى تضمينها لهذه القيم.

وكانت أبرز الإشكاليات التي رصدناها هي غياب "الآخر" داخل المناهج التعليمية، مما يجعل الطفل يتشكل منذ الصغر في بيئة لا ترى التنوع بشكل حقيقي. ولا نقصد بالآخر هنا الجانب الديني فقط، بل أيضًا صورًا نمطية أخرى، مثل تقديم المرأة بصورة تقليدية، أو تصوير الريف بشكل محدود، وهو ما يؤدي إلى ترسيخ التمييز بشكل غير مباشر. وقد عملنا على دراسة هذه الجوانب بالتعاون مع المجلس القومي لحقوق الإنسان، الذي قدم توصيات مهمة لتطوير المناهج، وتم بالفعل إدخال بعض التعديلات، لكنها ما زالت غير مكتملة، ونؤكد دائمًا على ضرورة استكمال التطوير بما يعزز قيم التعددية والمساواة التي نص عليها الدستور.

• دار حوار حول مادة للمواطنة أو التربية المدنية تجمع الطلاب وتُعزز قيم المواطنة وتواجه خطاب الكراهية، لكن لم ترتقي للواقع كيف ترين هذه الإشكالية؟

هناك محاولات تمت؛ أتذكر صدور "كتاب القيم" عقب مؤتمر ضخم شاركت فيه الدكتورة كوثر كوجك وهي قامة تعليمية وتربوية، وكان الكتاب يهدف لترسيخ مفاهيم التربية المدنية، كما حدث تطوير لاحق في كتب التربية القومية، لكن المعضلة الحقيقية أن هذه الكتب تُصنف كـ "مواد مساعدة" لا تُضاف للمجموع، مما يفقدها جديتها لدى الطالب، لذا نحن نطالب بإدراج مادة "التربية المدنية" بمفهومها الشامل الذي يضم المواطنة وقبول الآخر ضمن "منظومة الدرجات"؛ فلو قُدمت هذه المادة بلغة متدرجة تناسب كل مرحلة عمرية من الابتدائي وحتى الثانوي واقترنت بنجاح ورسوب، سيضطر الطالب لاستيعابها والالتزام بها كجزء أصيل من تكوينه.

وهنا أشير أن نقطة التحول الحقيقية كانت في عام ٢٠٠٠م، حين رتبت لقاء مع نخبة من الأكاديميين ورجال الدين لإجراء استبيان على المناهج التعليمية، وصُدمنا بحجم الفجوة في التربية المدنية، ومن هنا بدأ تركيز الهيئة المكثف على هذا الملف، وقررنا ألا ننتظر التحرك الرسمي فحسب، بل أطلقنا "تعليمًا موازيًا" للتربية المدنية. أصدرنا سلسلة كتيبات تشمل تسعة مفاهيم أساسية لمرحلة التعليم الأساسي، وصممنا دليلًا للمعلم ليكون نظامًا تعليميًا مستقلًا بذاته، وما يثبت نجاح هذه التجربة أن العديد من المدارس والجمعيات الشريكة جربت هذه المواد وبدأت تطلب نسخًا إضافية، مما يعكس تعطش الميدان التعليمي لمحتوى حقيقي يبني المواطنة.

• ماذا عن دور المؤسسة الدينية في هذا الملف؟ كيف يتم الربط بين الخطاب الديني ودعم العملية التعليمية؟

هذا ركن أصيل في رؤيتنا بالمنتدى؛ فنحن نعمل مع رجال الدين «في المسجد والكنيسة» ليس فقط كشركاء، بل كصناع لوعي المجتمع. ونهدف من خلال برامجنا إلى استعادة "هيبة المعلم" ومكانته؛ فرجل الدين من على منبره يمتلك قوة تأثيرية استثنائية ليعيد تعريف دور المعلم كـ «صاحب رسالة» وليس مجرد موظف. نريد من الخطاب الديني أن يُذكّر الناس بأن «كاد المعلم أن يكون رسولًا»، ليحث الأسر على تقدير المدرسة، ويغرس في نفوس الأبناء احترام المعلم والالتزام بقيم التعليم، وهذا في جوهره هو الطريق الأقصر لاستعادة القدوة وإعادة بناء الإنسان.

• ما تقييمك لبرنامج الهيئة مع الأكاديميين، وما أبرز نتائجه في تنفيذ الخطة؟

فيما يخص ملف الأكاديميين، فإن تعاوننا معهم يمضي بخطى ثابتة، حيث يتم ترشيحهم رسميًا عبر الجامعات الشريكة، مما يضمن استمرارية تطوير تخصصاتهم، ومع ذلك، لا بد من المصارحة بأن هذا التعاون «رغم أهميته» لم يُحدث حتى الآن التغيير الجذري المنشود في المنظومة التعليمية؛ فما يتم حاليًا هو حراك على مستوى القاعدة واجتهادات متوسطة التأثير، ونحن بحاجة ماسة إلى انتقال التطوير من حيز المبادرات الفردية إلى مستوى «السياسات العليا» للدولة؛ فالتغيير الحقيقي يجب أن يبدأ من رأس المنظومة، ليتحول إلى استراتيجية وطنية شاملة.

• هل يمكن القول إن مفهوم التعليم المدني داخل الهيئة قد تطور ليصبح جزءًا أصيلًا من جميع برامجها، وما أبرز ملامح هذا التحول داخل العمل المؤسسي؟

من نجاحات عملنا واستمراريته أن مفهوم التعليم المدني لم يعد مُقتصرًا على فئة أو برنامج بعينه، بل أصبح حاضرًا في مختلف قطاعات الهيئة، وأصبحنا نرى أن مفاهيم المواطنة وقبول الآخر يتم تطبيقها بشكل أوسع داخل البرامج المختلفة، وليس فقط في إطار برنامج الأكاديميين داخل المنتدى، على سبيل المثال، في برنامج «المواطنة في التنمية» يتم التأكيد على مبدأ المساواة عند منح القروض، بحيث تُمنح بشكل عادل دون تمييز بين المرأة والرجل أو بين المسلم والمسيحي، وهذا يعكس فلسفة الهيئة منذ تأسيسها، القائمة على مفهوم المواطنة، وهو ما نعتبره امتدادًا طبيعيًا لرسالة الهيئة.

وعلى مدار أكثر من أربعين عامًا من نضالنا في ملف المواطنة، يسعدنا اليوم أن نرى هذا الخطاب وقد تحول إلى «توجه وطني». إن تبني جهات حكومية مثل وزارتي «التضامن» و«الشباب والرياضة» لبرامج تدريبية حول المواطنة وقبول الآخر خلال السنوات الأخيرة، هو شهادة نجاح للمجتمع المدني؛ حيث انتقلت هذه المفاهيم من حيز المبادرات الأهلية لتصبح جزءًا من السياسات العامة للدولة.

نحن لا نكتفي بالريادة التاريخية، بل نواصل العمل الميداني بتنسيق وثيق مع الوزارات والجامعات الأهلية، خاصة في القرى والأطراف. ومنهجنا في ذلك هو «التمكين المتكامل»؛ فلا نعزل التدريب الحرفي أو التمكين الاقتصادي عن بناء الوعي. نحن نُدرب الفتاة والمرأة على الحرفة، وفي الوقت ذاته نُسلحها بقيم الحوار وقبول الآخر، ليكون «بناء الإنسان» هو الثمرة الحقيقية والقاعدة الصلبة التي يقوم عليها أي نجاح مادي وجزء أساسي من أي تمكين اقتصادي.

• كيف تُترجم قيم المواطنة نظريًا إلى ممارسات واقعية مع الفئات البسيطة في القرى والنجوع؟

نحن نعتمد استراتيجية «التسلل الناعم» للقيم وسط احتياجات الناس؛ فعندما أستهدف الفتيات في القرى، لا أجمعهن في البداية لألقي عليهن محاضرة نظرية حول المواطنة، بل أجذبهن من خلال تعلم حرفة يدوية بسيطة تُدر عليهن دخلًا من داخل منازلهن، وخلال جلسات التدريب، وفي أجواء يملأها العمل المشترك، نغرس قيم قبول الآخر والتعايش بين الفتيات المسلمات والمسيحيات بشكل تلقائي. لقد طبقنا هذه الآلية أيضًا في فصول محو الأمية؛ فبينما تتعلم السيدة القراءة والكتابة، تُقدم لها مفاهيم المواطنة والحوار كجزء من المنهج الثقافي.

الفلسفة واحدة في كل مستويات عملنا: سواء كان فصلًا لمحو الأمية يضم جيران العمر من المسلمين والمسيحيين، أو مؤتمرًا يجمع الأكاديميين من الرجال والنساء؛ الآلية هي «العيش المشترك» وتذويب الفوارق من خلال هدف واحد، ليتحول «الآخر» من مجرد مُسمى إلى شريك في النجاح والرزق والتعلم.

• نُعاني من "الجزر المنعزلة".. والحل: "تحالف وطني" يحول المبادرات المدنية إلى سياسات للدولة

• في ظل التحديات الاقتصادية، كيف تنجحون في الوصول إلى المناطق الأكثر احتياجًا لدعم التعليم المدني وتمكين المرأة؟

تركز فلسفتنا في الهيئة على الشمولية؛ فبرامجنا لا تُقصي أحدًا وتستهدف كافة شرائح المجتمع، مع إيماننا العميق بأن المرأة ليست مجرد «مستفيد» من خدماتنا، بل هي المحرك الأساسي وشريك فاعل في معادلة التغيير. ونحن في سبيل ذلك، لا نكتفي بتقديم برامج نظرية معزولة عن الواقع، بل نصيغ تدخلاتنا بما يتفق مع «حساسية المجتمعات» وخصوصيتها الثقافية؛ على سبيل المثال، نجحنا في دمج مفاهيم المواطنة والتربية المدنية ضمن "كتب محو الأمية"، لنصل إلى الفئات الأكثر احتياجًا بلغة تناسب واقعهم. ومع ذلك، يظل التحدي في "عنق الزجاجة" الخاص بتنفيذ السياسات، وتحويلها إلى نهج رسمي، لكن الاستجابة الفعلية على مستوى سياسات التعليم لا تزال دون الطموح.

• في ظل تنامي خطاب الكراهية، خاصة بين الشباب وعبر الفضاء الرقمي، كيف يمكن للمنظومة التعليمية أن تكون "حائط صد"؟ وكيف نتعامل مع معضلة "المعلم" الذي تشبع بفكر متطرف لسنوات ويؤثر في عقول الطلاب؟

العنصر البشري هو الأساس في مواجهة خطاب الكراهية، داخل العملية التعليمية. فالمعلم الذي يتولى مهمة التعليم قد يأتي أحيانًا من بيئة لم تتوفر له فيها درجة كافية من الوعي، وقد تأثر في مراحل سابقة بظروف مجتمعية اتسمت ببعض أشكال التعصب، مما قد ينعكس على ما يقدمه من أفكار أو معلومات غير دقيقة عن الآخر، وهو ما يُسهم بشكل غير مباشر في ترسيخ التمييز والكراهية.

وفي مؤتمرنا الأخير، شددنا على ضرورة تنقيح المناهج والخطاب التعليمي من أي شوائب تمييزية، حتى تلك المستترة أو غير المباشرة. فالكراهية لا تأتي دومًا في شكل خطاب صريح، بل تبدأ من التمييز في المنهج بين الرجل والمرأة، أو بين الأديان، أو حتى بين الفئات الاجتماعية، وهذا التمييز هو الجذر الحقيقي لنبذ الآخر وغياب المساواة.

• ماذا عن "السوشيال ميديا" التي أصبحت الشريك الأول في تشكيل وجدان الطالب؟ كيف نصنع توازنًا بين التعليم التقليدي وهذا الانفجار الرقمي؟

وسائل التواصل الاجتماعي أصبحت «قوة ضاغطة» تخترق عقول الأطفال والشباب بسرعة فائقة وتشكيل شخصياتهم، لذا لا بد من استغلال هذه الوسيلة ذاتها لنشر ثقافة المواطنة ومحاربة التطرف، فالمعركة اليوم تتطلب بناء «جهة من المعتدلين»؛ كوادر مدربة قادرة على اقتحام هذه المساحات الرقمية لنشر خطاب المحبة والتسامح والتعددية. فالأزمة الحقيقية ليست فقط في وجود

خطاب كراهية، بل في غياب «جيش مواز» يصنع التوازن الفكري، هو ما يستدعي وجود جهد منظم لتكوين «قوة ناعمة» قادرة على نشر خطاب إيجابي يُعزز قيم المحبة وقبول الآخر.

• بالنظر إلى مسيرة الهيئة ومنتدى الحوار؛ ما هي أبرز المحطات التي تعتبرينها نجاحًا حقيقيًا، وما هو سقف طموحاتك للمرحلة المقبلة؟

يكمن نجاحنا الحقيقي في قدرتنا على اختراق المناطق المؤثرة؛ فنحن موجودون في قلب المحافظات، ونعمل مع «صُنّاع الوعي» الحقيقيين من إعلاميين، أكاديميين، معلمين، رجال دين، ومنظمات مجتمع مدني. لقد نجحنا في خلق «مساحات آمنة» للحوار، واستعنا بأرفع الخبرات لإعادة تشكيل الهوية الوطنية وبناء الإنسان المصري على أسس من الوعي والتسامح.

أما عن طموحي، فهو يتلخص في تحويل هذه «الجزر الناجحة» إلى حراك مجتمعي شامل. فرغم كثرة المطالب واتساع رقعة الاحتياجات، إلا أننا مستمرون في رسالتنا، وأتمنى أن نرى العديد من المؤسسات تسلك هذا الدرب؛ لنشكل معًا «قوة ضاغطة» قادرة على التأثير في السياسات العامة، وضمان وصول خطاب التنوير والمواطنة إلى كل بيت في مصر.

• كيف نطور من التعليم الفني في رؤية القيادة السياسية بربط التعليم بسوق العمل؟

المعضلة في ملف التعليم الفني ليست في المناهج فحسب، بل في «ثقافتنا المجتمعية» التي لا تزال تضع المهن والحرف في مرتبة أدنى. لن يتقدم هذا المسار إلا إذا غيرنا نظرتنا للخريج الفني؛ فنحن لا نتحدث عن عامل عادي، بل عن متخصص يمتلك العلم والمهارة والاحترافية.

هنا يأتي دور الدولة والمؤسسات في وضع المعايير؛ فإذا كرمت الدولة نماذج من خريجي التعليم الفني وأبرزتهم كقدوة، سنخلق «عدوى إيجابية» تجعل الأسر تدرك أن هذه المهن هي ركيزة الاقتصاد الحقيقي وليست مجرد خيار ثانوي. إننا نتفق تمامًا مع رؤية القيادة السياسية في أهمية ربط التعليم بسوق العمل، لكن الرهان الحقيقي يكمن في «تكريس النماذج الناجحة»؛ فحين تُخرج مدارسنا مئات الفنيين المهرة وتُصدرهم الدولة كأبطال للتنمية، ستتغير نظرة المجتمع تلقائيًا. نحن نحتاج لتحويل هذا الربط إلى نجاحات ملموسة يراها الناس في واقعهم، لننقل التعليم الفني من «خيار الضرورة» إلى «خيار التميز».

• هل نحتاج إلى حزمة قوانين جديدة لدعم المجتمع المدني والعملية التعليمية؟

إذا تم تطبيق القوانين القائمة بشكل فعّال، وليس التعامل معها باعتبارها مجرد نصوص على الورق، وبما يجعلها ملزمة وواجبة التنفيذ، فنحن بالفعل سننتقل إلى مرحلة مختلفة تمامًا. فالتشريعات الموجودة في مجملها منصفة، لكن الإشكالية الحقيقية لا تكمن في النصوص، بل في آليات التطبيق، وهي ما يحتاج إلى إرادة حقيقية لضمان تنفيذ ما نصّت عليه القوانين.

• نحتاج لـ "جيش من المعتدلين" على السوشيال ميديا لمواجهة طوفان خطاب الكراهية

تحديات العملية التعليمية
لماذا يتعثر خريجو الجامعات في سوق العمل؟

د. عادل عبد الغفار

د. عصام خضر: الذكاء الاصطناعي

مصطفى محسن

تحقيق: أمنية فوزي

● د. عادل عبدالغفار: الجامعات المصرية تحقق تقدمًا عالميًا في التصنيفات الدولية.. والتوسع في الجامعات التكنولوجية يواكب احتياجات سوق العمل

في زمن تتسارع فيه وتيرة التغيرات التكنولوجية، لم يعد التعليم مجرد وسيلة للحصول على شهادة، بل أصبح بوابة حقيقية للاندماج في سوق عمل لا يعترف إلا بالمهارات والكفاءة، وبين قاعات الدراسة التي لا تزال تعتمد في كثير من الأحيان على الحفظ والتلقين، وسوق عمل يتطلب الإبداع، والتفكير النقدي، والقدرة على التكيف، تتسع فجوة تضع آلاف الخريجين أمام واقع صادم، وهو شهاداتٌ بلا فرص، ومع تزايد شكاوى أصحاب الشركات من نقص الكفاءات المؤهلة، في مقابل معاناة الشباب من البطالة أو العمل خارج تخصصاتهم، يطرح السؤال نفسه: هل فشلت المنظومة التعليمية في مواكبة مُتطلبات العصر؟ أم أن المشكلة تتجاوز المناهج لتشمل منظومة متكاملة تحتاج إلى إعادة نظر؟

في هذا التحقيق ترصد "رسالة النور" ملامح الأزمة، والبحث في أسبابها، واستكشاف الحلول الممكنة، من خلال آراء خبراء "التعليم، والذكاء الاصطناعي، والموارد البشرية".

اعتبارات الحكم على مستوى التعليم في مصر

قال الدكتور عادل عبدالغفار، المتحدث الرسمي باسم وزارة التعليم العالي، إن هناك مجموعة من الاعتبارات التي تُمكّننا من الحكم بصورة موضوعية على مستوى التعليم الجامعي في مصر، يأتي في مقدمتها: مؤشر التصنيفات الدولية للجامعات، إذ يُعد من أهم المعايير التي تقوم على المنافسة بين الجامعات على مستوى العالم، وتُبنى على أسس ومتغيرات محددة تُتيح إجراء مقارنة دقيقة، وقد شهدت الجامعات المصرية تطورًا ملحوظًا عامًا بعد عام في هذه التصنيفات، سواء من حيث زيادة عدد الجامعات المُدرجة، أو تقدم التخصصات العلمية إلى مراتب مُتقدمة عالميًا، ويتضح ذلك من خلال عدد من التصنيفات الدولية المرموقة؛ مثل: "تصنيف QS البريطاني، والتايمز للتعليم العالي، والتصنيف الأمريكي، والهولندي، والصيني، والإسباني"، حيث تسجل الجامعات المصرية حضورًا متزايدًا وتقدمًا ملحوظًا في العديد من هذه المؤشرات.

● د. عصام خضر: الاصطناعي محور تطوير العملية التعليمية ومهارات المستقبل

وأضاف أن الاعتبار الثاني، يتمثل في إتاحة التعليم الجامعي، حيث ارتفع عدد الجامعات في مصر؛ ليصل نحو ١٣٠ جامعة، تتنوع بين جامعات "حكومية، أهلية، وخاصة"، إلى جانب أفرع الجامعات الأجنبية والدولية، ويُسهم هذا التوسع في إتاحة فرص أكبر للالتحاق بالتعليم الجامعي، مع التأكيد على أن العلاقة بين الإتاحة والجودة تظل علاقة وثيقة، إذ إن التوسع المدروس يُعزز من كفاءة المنظومة التعليمية.

واستكمل أن الاعتبار الثالث يتمثل في جودة منظومة التعليم العالي، حيث حصل عددٌ كبيرٌ من الكليات والمعاهد، سواء في الجامعات "الحكومية، الخاصة، الدولية"، على شهادات الجودة والاعتماد من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، بما يعكس تطورًا ملحوظًا في مستوى الأداء الأكاديمي والمؤسسي، كما برزت الجامعات التكنولوجية كأحد المسارات المستحدثة في منظومة التعليم العالي، وهو مسارٌ لم يكن موجودًا من قبل، إذ بلغ عددها حاليًا ١٤ جامعة موزعة على مختلف أنحاء الجمهورية، ويأتي هذا التوجه استجابة لاحتياجات سوق العمل، حيث تسهم هذه الجامعات في إعداد كوادر مؤهلة تتوافق مع متطلبات القطاعات الإنتاجية، كما شجّعت القطاع الخاص على الاستثمار في هذا النوع

من التعليم؛ نظرًا لارتفاع الطلب على خريجيه، ومن المؤشرات المهمة أيضًا على جودة التعليم، مشاركة طلاب الجامعات المصرية في المسابقات الدولية وتحقيقهم نتائج متقدمة، بما يعكس تنامي قدراتهم العلمية والتنافسية على المستوى العالمي.

نظام اللوائح الدراسية

وتابع "عبدالغفار": تحديثات اللوائح الدراسية تبرز كعنصر أساسي في تطوير العملية التعليمية، حيث أقرّ المجلس الأعلى للجامعات أن تكون مدة العمل بأي لائحة دراسية خمس سنوات فقط، على أن يتم تحديثها بنهاية هذه المدة، ويهدف هذا التوجه إلى ضمان مواكبة المناهج الدراسية للتطورات المتسارعة في سوق العمل، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي، بما يضمن إعداد خريجين يمتلكون المهارات والمعارف اللازمة لمتطلبات العصر.

توافق المناهج الدراسية مع سوق العمل

وفيما يتصل بالمناهج الدراسية ومدى ملاءمتها لسوق العمل، أشار إلى أن وزارة التعليم العالي انتهجت عددًا من المسارات؛ منها، إدخال تخصصات جديدة ضمن البرامج الدراسية الحالية على مختلف الجامعات؛ مثل: مجال الذكاء الاصطناعي، حيث تم إنشاء كليات متخصصة، إلى جانب استحداث أقسام علمية تُعنى بهذا المجال داخل عدد من الكليات، بما يعكس الاهتمام بالتخصصات المستقبلية المرتبطة بالتطور التكنولوجي، كما شهدت بعض الكليات؛ مثل: كليات الإعلام، تحديثًا في لوائحها الدراسية، فلم تعد تقتصر على النظم التقليدية، بل أدرجت برامج حديثة في الإعلام الرقمي، بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل والتحولات الرقمية المتسارعة. وبناءً على ذلك، أصبح لدينا تنوعٌ ملحوظٌ في التخصصات العلمية الحديثة، وهو ما يعكس توجهًا واضحًا نحو ربط التعليم باحتياجات سوق العمل.

واختتم متحدث وزارة التعليم العالي، أنه في الوقت الراهن، تعمل منظومة التعليم العالي في مصر بشكلٍ مُكثف على تعزيز الربط بين التخصصات الدراسية واحتياجات سوقِ العملِ، بما يضمن تخريج كوادر مؤهلة وقادرة على التكيف مع متطلبات العصر، وتحقيق أكبر قدرًا من التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات التنمية.

المنظومة التعليمية والذكاء الاصطناعي

أما عن التطورات التكنولوجية الحديثة وعلاقتها بالمنظومة التعليمية وسوق العمل، أكد الدكتور عصام خضر، أستاذ هندسة الاتصالات اللاسلكية والأنظمة الذكية، بكلية الهندسة بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، أن الذكاء الاصطناعي أصبح عنصرًا محوريًا وحيويًا في تطوير العملية التعليمية؛ موضحًا أنه لا يقتصر على جانبٍ واحد، بل يمتد ليشمل أدوارًا متعددة؛ منها: الدور التعليمي، الذي يسهم في تحسين تجربة التعلم لكل طالب وفق قدراته واحتياجاته عبر أنظمة التعلم التكيفي، وتقديم محتوًى ذكي، ومساعدات فورية تدعم الفهم العميق. كما أشار إلى الدور الإداري للذكاء الاصطناعي في رفع كفاءة المؤسسات التعليمية من خلال الأتمتة الذكية، وتحليل البيانات؛ لدعم اتخاذ القرار، إلى جانب دوره التربوي في متابعة أنماط التعلم، وتعزيز القيم والانضباط؛ فضلًا عن دوره الاجتماعي في دعم الشمولية والتفاعل بين الطلاب، ودوره التنموي في تنمية مهارات المستقبل؛ مثل: التفكير النقدي والإبداع.

الفجوة بين الدراسة وسوق العمل

وفيما يتعلق بالفجوة بين المناهج التعليمية وسوق العمل، أوضح "خضر" أن الذكاء الاصطناعي يمكنه تحليل اتجاهات سوق العمل بشكلٍ تفاعلي، وربطها بالمقررات الدراسية، مما يسمح بتحديثها بصورة ديناميكية ومستمرة، كما له القدرة على التحليل العميق والدقيق والسريع، ويستطيع تحديد نقاط القوة والضعف، والفرص والتحديات التي تكمن في الفجوة الأكاديمية وسوق العمل، ومن ثم تقديم رؤى واضحة مبنية على البيانات، ولا يقتصر دوره

> **• مصطفى محسن:**
> **الخريجون يمتلكون المعرفة النظرية لكنهم يفتقرون للمهارات العملية**

على التشخيص فقط، بل يمتد إلى وضع خطط زمنية وتطويرية قابلة للتنفيذ، تسهم في تقليل هذه الفجوة بشكلٍ منهجي مستدام. ومع ذلك، يظل نجاح هذا الدور مرهونًا بمدى مرونة المؤسساتُ التعليمية واستعدادها لتبني التغيير، وتحويل هذه التحليلات إلى قراراتٍ استراتيجية قابلة للتطبيق.

دمج التطبيقات الذكية في المدارس والجامعات

وأشار إلى أن هناك العديد من التطبيقات الذكية التي يمكن دمجها حاليًا في المدارس والجامعات؛ مثل: أنظمة التعلم التكيفي، والمساعدات الذكية التي توفر دعمًا مُستمرًا للطلاب، وأدوات التقييم الذكية التي تقدم تغذية راجعة فورية، بالإضافة إلى تحليلات التعلم التي تساعد في التنبؤ بالتعثر الدراسي، وتقنيات الواقع الافتراضي والمعزز التي تخلق بيئات تعليمية تفاعلية تُعزز الفهم.

استحداث تخصصات واختفاء الأخرى

وأكد "خضر" أن الحديث عن تخصصات مستقبلية لا يعني ظهور مجالات جديدة فقط، بل إعادة تشكيل جميع التخصصات القائمة من خلال دمج الذكاء الاصطناعي؛ مثل: علوم البيانات أو الأمن السيبراني، فإن الحقيقة الأعمق هي أن كل العلوم أساسية لازدهار الإنسان، فلا يمكن تصور مستقبل بدون علوم؛ مثل: الدراسات التاريخية، ولكنها لن تبقى كما هي، بل ستتطور لتصبح دراسات تاريخية مدعومة بالذكاء الاصطناعي، قادرة على تحليل كم هائل من البيانات، واستخلاص أنماط ورؤى لم تكن ممكنة من قبل. وبالمثل، سنرى: "الطب، والاعمال الحرفية، والإعلام" باستخدام الذكاء الاصطناعي، المستقبل لا يلغي التخصصات، بل يعيد تعريفها ويعززها من خلال الذكاء الاصطناعي، ليصبح التكامل بين التخصص والمعرفة الرقمية هو الأساس الحقيقي للتميز.

المهارت الرقمية والوظائف

وفي سياق متصل، شدد على أهمية تطوير الطلاب لمهاراتهم الرقمية؛ موضحًا أن ذلك يعتمد على مسارين متكاملين: "دعمٌ مؤسسيٌ" من خلال المدارس والجامعات بتوفير الأدوات والبيئة المناسبة، و"دافعٌ ذاتيٌ" من الطالب قائم على الرغبة في التعلم والمثابرة؛ مؤكدًا أن التوازن بين الاثنين هو ما يصنع الفارق الحقيقي.

كما أوضح أن الذكاء الاصطناعي يعيد تشكيل طبيعة الوظائف في سوق العمل، حيث لم يعد التركيز على تنفيذ المهام فقط، بل على قدرة الابتكار وتصميم الحلول؛ مضيفًا أن الوظائف لن تختفي بالكامل، بل سيتم إعادة تصنيفها بين مهام روتينية ستتولاها الأنظمة الذكية، وأخرى إنسانية تعتمد على التفكير والإبداع والتفاعل.

أدوات الذكاء الاصطناعي في الجامعات

وأشار أنه من الضرورة أن تدمج الجامعات التدريب على أدوات الذكاء الاصطناعي ضمن المناهج، فمن لا يتعامل معها اليوم، سيواجه صعوبة كبيرة في سوق العمل غدًا، ويجب أن تكون هذه الأدوات جزءًا من كل تخصص، وليس فقط التخصصات التقنية، كما يجب أن تتوفر لدى الإدارات العليا بالجامعات العقول المتفتحة، والإمكانيات البشرية والمادية اللازمة لتطبيق هذه المبادرات بشكلٍ فعالٍ، بما يضمن توفير بيئة تعليمية داعمة ومبتكرة للطلاب.

المعلمون والرقمنة

واختتم "خضر" أن المعلم يظل حجر الأساس في هذه المنظومة، ويجب أن يكون مؤهلًا ومتمرسًا في استخدام الذكاء الاصطناعي؛ ليتمكن من نقل المعرفة والتطبيق الصحيح للطلاب. بعد ذلك، يأتي دوره في ترسيخ القيم الإنسانية الأساسية، والتي لا تقل أهمية عن المهارات التقنية، مثل: "الأخلاقيات المهنية والأكاديمية، المسؤولية الفردية والاجتماعية، التفكير النقدي والتحليلي، احترام التنوع والتعاون"، وبهذا الشكل، يصبح المعلم مرشدًا يوازن بين التقنية والإنسانية؛ ليجهز الطالب لمواجهة تحديات العصر بثقة ووعي.

سبب الفجوة بين الدراسة والمهنة

أما عن الفجوة بين المنظومة التعليمية ومتطلبات سوق العمل في مختلف التخصصات، قال مصطفى محسن، مدير الموارد البشرية، أن خريجي الجامعات يمتلكون في المجمل أساسًا نظريًا جيدًا، إلا أن مستوى جاهزيتهم لسوق العمل لا يزال متفاوتًا؛ موضحًا أن التحدي الحقيقي يكمن في قدرتهم على تحويل المعرفة الأكاديمية إلى تطبيق عملي داخل بيئة العمل، إلى جانب فهم ديناميكيات العمل والالتزام بثقافة المؤسسات.

وأشار إلى وجود فجوة ملحوظة بين المؤهلات الدراسية والمهارات الفعلية لدى الكثير من المتقدمين للعمل، حيث يمتلك الخريجون المعرفة النظرية، لكنهم يفتقرون إلى المهارات التطبيقية الأساسية؛ مثل: التفكير النقدي، وحل المشكلات، والقدرة على التعامل مع ضغوط العمل.

وأضاف أن أبرز نقاط الضعف المتكررة لدى الخريجين تتمثل في ضعف المهارات الشخصية، وعلى رأسها: التواصل الفعّال، والعمل الجماعي، إلى جانب قلة الخبرة العملية، وضعف القدرة على اتخاذ القرار، وعدم وضوح الرؤية المهنية أو المسار الوظيفي.

المهارات الشخصية والرقمية

وأوضح "محسن" أن سوق العمل بات يبحث عن توازن واضح بين المهارات الفنية والمهارات الشخصية؛ مؤكدًا أن المهاراتُ الشخصية؛ مثل: الالتزام، والمرونة، والقدرة على التواصل، والعمل ضمن الفريق أصبحت في كثير من الأحيان عاملًا حاسمًا، وقد تتفوق في أهميتها على التخصص ذاته؛ خاصة في الوظائف التشغيلية والإدارية.

وفيما يتعلق بالمهارات الرقمية، شدد على أنها أصبحت شرطًا أساسيًا في معظم الوظائف، وليس فقط في المجالات التقنية، حيث إن القدرة على التعامل مع الأنظمة الرقمية، واستخدام أدوات التحليل، وفهم التكنولوجيا أصبحت من متطلبات رفع الكفاءة والإنتاجية داخل المؤسسات.

وعن أسباب ضعف جاهزية بعض الخريجين، أرجع ذلك إلى الاعتماد الكبير على الجانب النظري في العملية التعليمية، مع محدودية فرص التدريب العملي، وضعف التعرض المبكر لبيئة العمل؛ فضلًا عن غياب التركيز الكافي على تنمية المهارات الشخصية خلال سنوات الدراسة؛ مؤكدًا أن المناهج الدراسية تحتاج إلى تطوير مستمر؛ لمواكبة احتياجات سوق العمل، من خلال تعزيز الجانب العملي، وإدخال برامج تدريب إلزامية، إلى جانب توسيع نطاق التعاون مع القطاع الخاص؛ لضمان توافق مخرجات التعليم مع متطلبات السوق الفعلية.

التخصصات المطلوبة

كما أشار إلى أن هناك طلبًا متزايدًا على عدد من التخصصات؛ في مقدمتها: المجالات المرتبطة بالتكنولوجيا، وتحليل البيانات، واللوجستيات، وإدارة العمليات، وخدمة العملاء؛ خاصة في ظل التحول المتسارع في بيئة الأعمال واعتمادها على السرعة والكفاءة.

وفي السياق نفسه، اختتم "محسن" أن الطلب بدأ يتراجع على الوظائف الروتينية التقليدية القابلة للأتمتة، في مقابل تزايد الحاجة إلى الوظائف التي تعتمد على التحليل والابتكار وإدارة العمليات، إلى جانب المهارات الرقمية والقدرة على التكيف مع التغيرات المتسارعة في سوق العمل.

د. أشرف الشيحي

رئيس لجنة التعليم بمجلس النواب:

أولوية التطوير.. الاستثمار في الكوادر ومراجعة التخصصات وضبط الجودة

نادر شكري

- التعليم "قاطرة بناء الجمهورية الجديدة".. والجودة هي المعيار الوحيد للبقاء
- التعليم "أمن قومي".. ونحتاج لـ "ثورة مهنية" لربط الجامعات باحتياجات سوق العمل ومتطلبات المستقبل
- تطوير المنظومة الجامعية يبدأ بـ "ترشيد التخصصات" وليس "التوسع الكمي"
- التوسع في الجامعات الأهلية والدولية يجب أن يخضع لتقييم صارم ولا بديل عن وحدة الجودة
- سوق العمل لا يعترف بـ "أسماء الجامعات" بل بـ "المهارات".. وعصر "وظيفة الميري" انتهى
- تعزيز الانتماء والمواطنة ليس نصوصًا نظرية بل يجب خضوعه للتطبيق العملي والقدوة وهو أساس البناء الوطني
- هناك مجموعة تشريعات يتم دراستها من أجل تطوير التعليم وربطه بسوق العمل
- الجامعات التكنولوجية هي المفتاح الحقيقي لتطوير التعليم الفني في مصر

حين يكون الحديث عن التعليم العالي في مصر، فنحن لا نتناول مجرد قطاع خدمي، بل نقترب من أحد أهم ملفات بناء الدولة وصناعة المستقبل؛ فالتعليم الجامعي لم يعد مجرد مسار أكاديمي، بل أصبح ركيزة أساسية في معادلة الأمن القومي والتنمية المستدامة، ومحورًا رئيسيًا في إعداد أجيال قادرة على المنافسة في عالم سريع التحول.

وفي قلب هذا الملف الحيوي، يبرز اسم الأستاذ الدكتور أشرف الشيحي، عضو مجلس النواب ورئيس لجنة التعليم بالمجلس، وزير التعليم العالي والبحث العلمي الأسبق، ورئيس جامعة بدر، وأحد أبرز العقول التي جمعت بين الخبرة الأكاديمية والرؤية التنفيذية والعمل التشريعي، ما يمنحه منظورًا متكاملًا لقراءة واقع التعليم العالي في مصر وتحدياته المستقبلية.

في هذا الحوار الخاص، يفتح الدكتور أشرف الشيحي ملفات شديدة الأهمية تتعلق بمستقبل الجامعات المصرية، والتوسع في الجامعات الأهلية والدولية، ومعايير الجودة، وربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل، فضلًا عن رؤيته لتطوير التعليم التكنولوجي وتأهيل الكوادر الطبية، والدور المنتظر من التشريعات البرلمانية في دعم منظومة التعليم والبحث العلمي.

● تعدد أنماط التعليم وجودته والتقييم الراهن للجامعات المصرية

حول تقييم وضع الجامعات المصرية وموقعها في التصنيف الدولي ورؤية إنشاء الجامعات الأهلية، تحدث الدكتور أشرف الشيحي قائلًا: الحقيقة أننا نمر بمرحلة انتقالية كبرى في تاريخ التعليم العالي المصري. إذا نظرنا للمشهد الحالي، سنجد "تنوعًا" غير مسبوق في أنماط التعليم؛ فلدينا اليوم الجامعات الحكومية التقليدية، والجامعات الخاصة، والجامعات الأهلية التي تعد أحد أهم الرهانات الوطنية الحالية، بالإضافة إلى الجامعات التكنولوجية وفروع الجامعات الأجنبية.

هذا التعدد في الأنماط هو إضافة استراتيجية بلا شك؛ لأنه يحل أزمة "الإتاحة" التي عانينا منها لسنوات، ويتيح بدائل متنوعة أمام الطالب المصري بدلًا من البحث عن تعليم في الخارج بمصاريف باهظة وعملة صعبة.

● ولكن ما مدى التقييم والجودة في هذا التنوع؟

بصفتي ممارسًا ومسؤولًا سابقًا، أؤمن أن "التقييم المستمر" هو طوق النجاة. التوسع الكمي ما لم يقترن برقابة نوعية صارمة قد ينحرف بنا عن الأهداف القومية، فكل نمط من هذه الجامعات له إطار قانوني يمنحه مزايا، ومسؤوليتنا هي التأكد من أن هذه المزايا تُترجم إلى "جودة حقيقية" وليس مجرد استثمار تجاري. نحن بحاجة لمراجعة دورية لمخرجات هذه الجامعات، ومدى التزامها بالمعايير التي أُنشئت على أساسها.

● تزايد الجامعات الأجنبية إيجابي أم سلبي؟

وحول تزايد الجامعات الأجنبية وهل هذا يمثل تحولًا إيجابيًا في ظل أزمة العملة، أجاب الدكتور أشرف قائلًا: دعنا نضع الأمور في نصابها الصحيح. التعليم العالي في مصر أصبح "سوقًا مفتوحًا" بتنوع مستوياته وتكاليفه، وهذا يشبه تمامًا ما نراه في قطاع التعليم قبل الجامعي، فوجود فروع لجامعات أجنبية داخل مصر هو اعتراف دولي بجاذبية البيئة التعليمية لدينا، وهو يوفر "بعدًا دوليًا" واحتكاكًا أكاديميًا مهمًا للطلاب وأعضاء هيئة التدريس على حد سواء.

أما بخصوص التكلفة والعملة الأجنبية، فالأمر يعود لمبدأ "حرية الاختيار". لكل فئة خيار يتناسب مع إمكاناتها، والجامعات الحكومية تظل هي العمود الفقري الذي يضمن حق التعليم للجميع. لكن النقطة الجوهرية التي أشدد عليها دائمًا هي "وحدة الجودة". لا ينبغي أبدًا أن يكون انخفاض المصروفات مبررًا لتدني المستوى التعليمي في الجامعات الحكومية أو الأهلية.

فالمهم هو بناء "شخصية الطالب"، التعليم ليس مجرد تلقين لمحتوى أكاديمي يُفرغ في ورقة الامتحان، بل هو عملية تشكيل للانتماء الوطني والقناعات الفكرية، فنحن لا نريد تخريج "ماكينات" تحمل شهادات دولية، بل نريد عقولًا مستنيرة مرتبطة بجذورها المصرية وقادرة على المنافسة في السوق العالمية.

● التعليم الخاص والجامعات الحكومية واستقطاب المعلمين

وهنا يكمن تساؤل حول التعليم الخاص أو الدولي وتأثيره على الجامعات الحكومية، لا سيما بشأن استقطاب أعضاء هيئة التدريس المتميزين، كان رد الدكتور أشرف يحمل سنوات الخبرة وقال: بالطبع هناك نوع من "المنافسة" الشرسة على الكفاءات، وهذا أمر طبيعي في اقتصاديات التعليم، فالجامعات الدولية والخاصة، وبحكم مرونتها المالية، تقدم الرواتب والحوافز التي تجذب أفضل الأساتذة والباحثين، وهذا يمثل تحديًا كبيرًا للجامعات الحكومية والأهلية، حيث يبرز التساؤل: كيف نحافظ على كوادرنا المتميزة؟

الاستقطاب لا يتوقف عند الأساتذة بل يمتد للطلاب المتفوقين أيضًا، فالجامعة التي تنجح في جذب كفاءات تدريسية عالية يرتفع ترتيبها تلقائيًا وتزيد قدرتها التنافسية. ولكن الخطورة الحقيقية تكمن في "تسليع التعليم"؛ أي أن يصبح الربح هو المحرك الأول على حساب معايير القبول والجودة، على سبيل المثال في تخصصات مهمة مثل الطب، لا يمكننا المجازفة بـ "مستوى الخريج" مهما كانت الضغوط الاستثمارية. فالتوسع في الإتاحة يجب أن يمشي جنبًا إلى جنب مع الحفاظ على "قدسية الجودة"، وتوجيه الطلاب نحو تخصصات يحتاجها سوق العمل فعليًا، وليس فقط التخصصات المربحة ماليًا للجامعة والأقل تكلفة في تجهيز معاملها.

● وأمام هذا التنوع من التعليم يأتي سؤال حول كيفية تحقيق التوازن بين الاستثمار في التعليم وضمان جودته، وربط مخرجاته بسوق العمل المتغير؟

نظر الدكتور أشرف نظرة عميقة وعاد ليرد: سوق العمل اليوم لا يعترف بأسماء الجامعات بقدر اعترافه بـ "المهارات". لدينا أزمة حقيقية تتمثل في "البطالة المتعلمة"؛ وهي وجود أعداد هائلة من الخريجين في تخصصات نظرية وإنسانية مشبعة، بينما يعاني السوق من نقص حاد في فنيين وتكنولوجيين ومتخصصين في علوم المستقبل.

فتحقيق التوازن يتطلب شجاعة في اتخاذ القرار، فيجب تقليص أعداد المقبولين في الكليات التي لا يحتاجها السوق، وزيادة الدعم والفرص في التخصصات الطبية، والتكنولوجية، والذكاء الاصطناعي، وهنا أؤكد ضرورة الجامعات الأهلية والخاصة يجب أن تلعب دورًا مكملًا للدولة في هذا الصدد، خاصة في ظل محدودية الموارد الحكومية، فالاستثمار الحقيقي في التعليم هو الذي يخرج "مبتكرًا" أو "رائد أعمال"، ويخلق فرص عمل لنفسه ولغيره، وليس مجرد باحث عن وظيفة ميري.

إذًا ما التوجهات المستقبلية في هذا الإطار؟

تتمثل التوجهات في زيادة أعداد المقبولين في التخصصات الطبية والتكنولوجية، وتحسين جودة التعليم في الكليات الإنسانية، ومراجعة أعداد الطلاب بها، بالإضافة إلى دعم التعليم التكنولوجي وتعزيز التكامل بين مراحل التعليم المختلفة.

ولكن ماذا عن عمل اللجنة المشكلة بشأن تطوير التخصّصات الجامعية؟

اللجنة التى أعلن عنها وزير التعليم العالي بشأن النظر في التخصّصات العلمية ومراجعتها وتطويرها بما يتماشى مع سوق العمل أمامها مهام صعبة وكبيرة، وهي أن تضبط الأمور وتكيّف الدراسة مع احتياجات سوق العمل ورؤية مدى الاحتياجات المختلفة لمتطلبات سوق العمل دوليًا وإقليميًا والتواصل مع شركاء الصناعة ومعرفة مدى الاحتياجات الحقيقية.

● رؤية إصلاح المنظومة التعلمية

وحول التوجهات المستقبلية الضرورية التي يراها الدكتور أشرف لإصلاح المنظومة في السنوات القادمة، يؤكد: التوجهات يجب أن تركز على ثلاثة محاور. أولًا: تعزيز "التعليم التكنولوجي" ودمجه بشكل حقيقي مع قطاع الصناعة. ثانيًا: تحسين جودة التعليم في الكليات الإنسانية وتطوير مناهجها لتشمل مهارات ناعمة ورقمية تجعل الخريج صالحًا للعمل في مجالات متعددة. ثالثًا: مراجعة القوانين المنظمة للجامعات لتعزيز استقلاليتها ومرونتها في تطوير برامج دراسية بينية (Interdisciplinary) تجمع بين أكثر من تخصص.

فنحن بحاجة أيضًا إلى تعزيز "التكامل" بين التعليم قبل الجامعي والجامعي. لا يصح أن نفاجأ بمدخلات ضعيفة من الثانوية العامة ثم نطلب من الجامعة معالجة الأمر في أربع سنوات. التطوير يجب أن يبدأ من الجذور.

الجامعات المصرية لديها تصورات كثيرة، وكل دورة دراسية يتم تحديث اللوائح وإضافة برامج وتخصصات جديدة خلال الدورة الواحدة، في ظل التطور الكبير للذكاء الاصطناعي الذي فرض نفسه أن يكون جزءًا أساسيًا من الثورة التعليمية.

● رؤية التعليم الفني بمصر

وتظل إشكالية التعليم الفني بمصر، تمثل أزمة، وهنا تحدث الدكتور أشرف في هذا الملف الشائك موضحًا أن التعليم الفني كان يعاني لسنوات من صورة ذهنية سلبية نتيجة نماذج تقليدية متهالكة. لكن اليوم، نحن أمام عصر جديد؛ الجامعات التكنولوجية التي تم إنشاؤها مؤخرًا هي الحل السحري، هذه الجامعات تقدم تعليمًا يجمع بين الجانب الأكاديمي والتدريب العملي في المصانع.

عندما يشارك "القطاع الصناعي" في صياغة المناهج وفي تدريب الطلاب، نضمن أن الطالب سيعمل فور تخرجه. تغيير الصورة الذهنية سيحدث حين يرى أولياء الأمور أن خريج الجامعة التكنولوجية يحصل على فرصة عمل بمرتب مجزٍ ومكانة اجتماعية مرموقة. اذا نحن بحاجة للتوسع في هذا النموذج وجعله مسارًا طبيعيًا للمتفوقين وليس مجرد خيار أخير.

● وننتقل لسؤال مهم حول كيفية تعزيز قيم المواطنة والانتماء داخل الجامعات؟

هذا هو التحدي الأكبر، فالجامعة ليست مجرد قاعة محاضرات، بل هي "بوتقة" ينصهر فيها الشباب لتشكيل وعيهم الوطني، فالمواطنة لا تُدرس كمقرر جاف، بل تُمارس من خلال الأنشطة الطلابية، والحوارات المفتوحة، والمشاركة المجتمعية.

فيجب أن تستعيد الجامعات دورها كمنارات للثقافة والفكر، من خلال الأنشطة الرياضية والفنية والعلمية التي تحمي الشباب من الأفكار المتطرفة والانعزالية. ودور الأستاذ الجامعي هنا ليس فقط نقل العلم، بل أن يكون "قدوة" في سلوكه وانتمائه، فالطالب الذي يشعر أن وطنه يوفر له تعليمًا يحترم عقله، سينمو لديه شعور تلقائي بالامتنان والانتماء لهذا الوطن.

● التشريعات القادمة في تطوير التعليم

ولكونه شخصية تشريعية وأكاديمية، تحدث الشيحي عن دور التشريعات في تطوير التعليم العالي، وهل نحتاج لقوانين جديدة؟ قال: التشريعات هي الأداة التي تحول الرؤى إلى واقع ملزم، فنحن في لجنة التعليم بمجلس النواب نعمل على ملفات شائكة، مثل قوانين تنظيم البحث العلمي، وقوانين الجامعات التكنولوجية، وتحسين أوضاع أعضاء هيئة التدريس، فالتشريع يجب أن يكون "مرنًا" ومبنيًا على دراسات واقعية. لا نحتاج لقوانين تُوضع في الأدراج، بل نحتاج لبيئة تشريعية تحفز على الابتكار وتسهل الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص. كما نحتاج لتشريعات تضمن "حوكمة" الجامعات الأهلية والخاصة لضمان أن تظل مصلحة الطالب والجودة التعليمية فوق أي اعتبار مادي. التقدم الذي نحرزه حاليًا قد يظهر معه مستقبلًا الحاجة لتعديلات تشريعية جديدة، وهذا أمر صحي يعكس حيوية المنظومة.

● تدريب الأطقم الطبية

اهتمّت لجنة التعليم بمجلس النواب بملف تدريب وتأهيل الأطقم الطبية باعتباره أحد المحاور الأساسية لدعم المنظومة الصحية والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين، وهنا شدّد الدكتور أشرف الشيحي على ضرورة التوسع في برامج إعداد وتطوير الكوادر الطبية، لما لذلك من أثر مباشر في رفع كفاءة الفرق الطبية وتعزيز قدرة المنظومة الصحية على أداء دورها بكفاءة.

وأن تطوير مهارات الأطباء وأعضاء الأطقم الطبية لا ينعكس فقط على مستوى الأداء المهني، بل يسهم كذلك في تحسين جودة الرعاية الصحية المقدمة للمرضى، وهو ما يتطلب تنسيقًا فعّالًا بين مختلف الجهات المعنية بالتدريب داخل القطاع الصحي، بما يضمن تكامل الأدوار وتوحيد الجهود لتحقيق أفضل النتائج.

هنا يجب التوضيح أن المستشفيات الجامعية تتحمل أعباءً متزايدة في تقديم الخدمات العلاجية والتدريبية، ورغم ما تمتلكه من كوادر بشرية متميزة، فإن الإمكانيات المتاحة ما زالت بحاجة إلى دعم أكبر يتناسب مع حجم المسؤوليات الملقاة على عاتقها، بما يمكنها من الاستمرار في أداء رسالتها الطبية والتعليمية بكفاءة، وأن المقترحات والتوصيات المطروحة سيتم بحثها من خلال لجنة متخصصة تضم مختلف الجهات ذات الصلة، بما يتيح الوصول إلى رؤى عملية تسهم في تطوير هذا القطاع الحيوي وتعزيز كفاءة منظومة الرعاية الصحية بشكل مستدام.

● رسالة للطلاب

ووجه الشيحي رسالة للطلاب قائلًا: رسالتي للطلاب: أنتم تعيشون في عصر لا مكان فيه إلا للمتميزين. الشهادة وحدها لم تعد تكفي، ابحثوا عن "المهارة" وتسلحوا بالتكنولوجيا ولا تتوقفوا عن التعلم الذاتي. ورسالتي لزملائي أعضاء هيئة التدريس: أنتم أصحاب رسالة مقدسة، ومسؤوليتكم تجاه هؤلاء الشباب تتجاوز حدود المنهج؛ أنتم تبنون عقولًا ستقود مصر في العقود القادمة، فكونوا على قدر هذه المسؤولية العظيمة.

ينتهي حوارنا مع الدكتور أشرف الشيحي، لكن يبقى الملف مفتوحًا على آفاق واسعة من التحديات والفرص. فيما يخص "جودة التعليم"، وضرورة التقييم المستمر لكل الأنماط الجامعية المستحدثة للعبور بالتعليم العالي المصري إلى مصاف العالمية، حيث لا بقاء إلا لمن يمتلك المعرفة، ولا نهضة إلا بالعلم المقترن بالقيم والانتماء.

ملامح حقبة جديدة من الشراكة الاستراتيجية في التعليم الرقمي المتطور

مارسيل نظمي

في لحظة فارقة يمر بها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، تتجاوز العلاقة بين القاهرة ومنظمة اليونسكو حدود التعاون التقليدي، لتتحول إلى شراكة استراتيجية شاملة تستهدف إعادة صياغة الهوية التعليمية المصرية وفق معايير عالمية. ومع صعود الدكتور خالد العناني مديرًا عامًا للمنظمة في عام ٢٠٢٥، خلفا لأودري أزولاي، دخلت هذه العلاقة طورًا جديدًا من الزخم والاستمرارية في تحقيق أهداف الجانبين؛ حيث تشابكت تطلعات الدولة المصرية نحو "اقتصاد المعرفة" مع رؤية اليونسكو لعام ٢٠٣٠م، مشكلةً جبهة موحدة لمواجهة تحديات الرقمنة، وتمكين الشباب، وسد الفجوة النوعية في التعليم.

وفي هذا الإطار، تحتل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) موقعًا محوريًا بوصفها شريكًا دوليًا فاعلًا في دعم سياسات التعليم والبحث العلمي، وبناء القدرات المؤسسية والبشرية.

وتأتي مصر ضمن الدول التي تسعى إلى تعميق تعاونها مع اليونسكو، في سياق توجه استراتيجي يهدف إلى تطوير منظومة التعليم العالي والبحث العلمي، وتعزيز دورهما في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، على المستويين الإقليمي والدولي.

وتجدر الإشارة هنا إلى ما عكسه اللقاء الذي عُقد في مارس ٢٠٢٦م، بين وزير التعليم العالي والبحث العلمي عبد العزيز قنصوة، والقائم بأعمال المدير الإقليمي لمكتب اليونسكو في مصر والسودان، روبرت بوزا، من ملامح هذا التعاون المتنامي، حيث ناقش الجانبان آليات توسيع الشراكة في عدد من المجالات الحيوية، على رأسها دعم العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وبناء القدرات العلمية في القارة الإفريقية.

حيث شملت مجالات التعاون المطروحة تعزيز التعليم في تخصصات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM)، إلى جانب دعم توجه الدولة نحو اقتصاد المعرفة، من خلال تشجيع البحث العلمي التطبيقي المرتبط باحتياجات التنمية، والتوسع في إنشاء المناطق التكنولوجية، وتطوير مراكز البحث العلمي داخل الجامعات، فضلًا عن تعزيز الروابط بين المؤسسات الأكاديمية والقطاع الصناعي.

كما تضمن النقاش آفاق التعاون في مجال التحول الرقمي في التعليم العالي، حيث تم التأكيد على أهمية الاستفادة من خبرات اليونسكو في تطوير البنية التحتية الرقمية، ودعم نظم الأرشفة الإلكترونية للمحتوى العلمي، بما يسهم في رفع كفاءة المؤسسات التعليمية ومواكبة الاتجاهات العالمية في هذا المجال.

الجودة والاعتماد

وتناولت المباحثات دعم نظم ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، والعمل على تحقيق الاعتماد الدولي للبرامج التعليمية، بما يعزز من تنافسية الجامعات المصرية ويدعم توجه الدولة نحو تدويل التعليم العالي، وترسيخ مكانة مصر كوجهة تعليمية إقليمية.

كما اهتم الجانبان باستعراض جهود التوسع في إنشاء فروع للجامعات المصرية في عدد من الدول الإفريقية، من بينها تشاد وجنوب السودان، إلى جانب دعم حركة تنقل الطلاب والباحثين، وتشجيع التبادل الطلابي واستقطاب الطلاب الوافدين.

وامتد التعاون ليشمل تفعيل شبكات المعرفة، ودعم كراسي اليونسكو، وتبادل الخبرات بين المؤسسات الأكاديمية، بما يعزز من تطوير منظومة التعليم العالي والبحث العلمي في مصر.

اليونسكو والتعليم الرقمي في مصر

يُمثل التحول الرقمي امتدادًا لأبرز محاور التعاون بين مصر ومنظمة الأمم

المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وذلك تزامنًا مع التوجه العالمي نحو رقمنة التعليم وتوسيع استخدام التكنولوجيا في العملية التعليمية. وقد لعبت اليونسكو دورًا داعمًا في هذا المسار من خلال تقديم الخبرات الفنية، وتطوير الأطر الإرشادية، وتعزيز قدرات المؤسسات التعليمية على تبني نماذج تعليمية رقمية أكثر كفاءة واستدامة.

وخلال السنوات الأخيرة، عززت مصر جهودها في مجال التحول الرقمي بالتعليم، سواء على مستوى التعليم قبل الجامعي أو التعليم العالي، وهو ما تلاقى مع أولويات اليونسكو التي تركز على ضمان إتاحة تعليم رقمي شامل وعادل، وتحسين جودة التعلم من خلال التكنولوجيا. وفي هذا السياق، دعمت المنظمة عددًا من المبادرات المرتبطة بتطوير البنية التحتية الرقمية، وتوسيع نطاق استخدام المنصات التعليمية الإلكترونية، خاصة في أعقاب جائحة كوفيد-١٩ التي سرعت من وتيرة الاعتماد على التعليم عن بُعد.

وتندرج جهود التعاون بين الجانبين ضمن الإطار العالمي الذي تقوده اليونسكو لتعزيز التحول الرقمي في التعليم، ومنه "التحالف العالمي للتعليم" (Global Education Coalition)، الذي أطلقته المنظمة عام ٢٠٢٠م لدعم الدول في مواجهة تداعيات الجائحة، من خلال توفير حلول رقمية، وتسهيل الوصول إلى الموارد التعليمية، ودعم استمرارية العملية التعليمية. وقد استفادت مصر من هذا التوجه في تطوير منصاتها التعليمية، وتعزيز قدرات المعلمين والطلاب على استخدام الأدوات الرقمية.

كما أسهمت اليونسكو في دعم تطوير السياسات الوطنية المرتبطة بالتحول الرقمي، من خلال تقديم استشارات فنية حول حوكمة البيانات التعليمية، والأرشفة الرقمية للمحتوى العلمي، بما يضمن استدامة المعرفة وسهولة الوصول إليها. ويُعد هذا التوجه جزءًا من رؤية أوسع لتعزيز "مجتمعات المعرفة"، التي تضع التكنولوجيا في خدمة التنمية، ولا تقتصرها على كونها فقط كأداة تقنية.

وضمن استراتيجيتها (٢٠٢٢-٢٠٢٩) التي تسعى إلى تسخير التكنولوجيا لتقليص الفجوة الرقمية بين الدول وتعزيز الوصول إلى المعلومات والمعرفة للجميع، شجعت اليونسكو الابتكار التكنولوجي واستخدام التقنيات الحديثة في التعليم والإعلام، كما تدعم المنظمة مبادرات التربية الإعلامية والمعلوماتية لتأهيل الأجيال الجديدة على التفكير النقدي ومكافحة التضليل والأخبار الكاذبة في الفضاء الرقمي.

وفي التعليم العالي، برزت مجالات مثل التعلم الإلكتروني (E-learning)، والتعليم المدمج (Blended Learning)، كأحد أهم مسارات التطوير التي حظيت بدعم مباشر أو غير مباشر من خبرات اليونسكو، خاصة فيما يتعلق بتطوير معايير الجودة للتعليم الرقمي، وضمان فاعلية المحتوى الإلكتروني، وتدريب الكوادر الأكاديمية على تصميم المقررات الرقمية.

- **شريك دولي فاعل في دعم سياسات التعليم والبحث العلمي وبناء القدرات المؤسسية والبشرية**
- **دعم تعليم الفتيات في مصر من خلال برامج تستهدف تقليل الفجوة النوعية وتحسين جودة التعليم في المناطق المهمشة**

كما أولت الشراكة بين مصر واليونسكو اهتمامًا خاصًا ببناء القدرات الرقمية، سواء للمعلمين أو الإداريين، عبر برامج تدريبية ومبادرات تستهدف رفع الكفاءة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم، بما يتماشى مع الإطار المرجعي لكفاءة المعلمين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الصادر عن اليونسكو.

ورغم التقدم الملحوظ، تظل هناك تحديات مرتبطة بضمان عدالة الوصول إلى التكنولوجيا، وتقليص الفجوة الرقمية بين الفئات المختلفة، وهو ما تضعه اليونسكو ضمن أولوياتها، من خلال الدعوة إلى سياسات تعليمية رقمية شاملة تراعي الفئات الأكثر احتياجًا.

هذا ويعكس التعاون بين مصر واليونسكو في مجال التحول الرقمي بالتعليم توجهًا نحو بناء منظومة تعليمية أكثر مرونة وقدرة على التكيف مع المتغيرات العالمية، مع التركيز على دمج التكنولوجيا في العملية التعليمية بشكل مستدام يدعم جودة التعليم ويعزز فرص الوصول إليه.

اليونسكو وتعليم الفتيات
شراكة من أجل تقليل الفجوة النوعية

تُعد منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) شريكًا رئيسيًا في دعم تعليم الفتيات في مصر، من خلال برامج تستهدف تقليل الفجوة النوعية وتحسين جودة التعليم، خاصة في المناطق المهمشة.

وتعمل المنظمة عبر مكتبها الإقليمي في القاهرة على تنفيذ مشروعات مرتبطة بمحو الأمية، والتعليم المجتمعي، وتعزيز المهارات، مع التركيز على الفتيات والنساء كفئة ذات أولوية.

وتشير بيانات اليونسكو إلى أن برامج المدارس المجتمعية، التي تم دعمها بالشراكة مع مؤسسات محلية، أسهمت منذ عام ٢٠١٠م في إلحاق نحو ٢٧,٧٤٧ طفلًا بالتعليم، شكّلت الفتيات منهم نسبة ٦٢٪، وذلك عبر إنشاء أكثر من ١,٠٠٢ مدرسة مجتمعية في مناطق ريفية ونائية. وتعتمد هذه المدارس على نماذج تعليمية مرنة، مثل تقليل الكثافات وتوظيف معلمات من نفس المجتمعات المحلية، وهو ما ساهم في زيادة إقبال الأسر على تعليم الفتيات والحد من ظواهر مثل التسرب والزواج المبكر.

كما تدعم اليونسكو برامج لمحو أمية النساء، في ظل استمرار التفاوت النوعي في معدلات القراءة والكتابة، حيث تشير بيانات رسمية إلى أن نحو ثلثي الأميين في مصر من النساء والفتيات، بما يعكس فجوة تعليمية ممتدة

وفي هذا السياق، أطلقت المنظمة مشروعات تستهدف تمكين النساء تعليميًا، مثل برامج محو الأمية الرقمية، ومشروع "المرأة والأسرة والمجتمع" الذي يستهدف نحو ٥٠٠ امرأة في عدة محافظات.

وعلى مستوى السياسات، تعمل اليونسكو على دعم تطوير نظم تعليمية أكثر شمولًا واستجابة للنوع الاجتماعي، من خلال برامج جارية بين ٢٠٢٤ و٢٠٢٥م تستهدف إدماج مقاربات تعليمية تراعي الفروق بين الجنسين، بميزانيات مخصصة ضمن إطار تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة. وبذلك، لا يقتصر دور المنظمة على توسيع فرص الالتحاق بالتعليم، بل يمتد إلى تحسين جودته، من خلال تطوير المناهج، وتدريب المعلمين، وتعزيز بيئات تعليمية آمنة وشاملة للفتيات.

رؤية متكاملة

ولا يمكن قراءة الحراك النشط بين مصر واليونسكو كخطوات معزولة، بل هي جزء من رؤية متكاملة تضع الإنسان في قلب التنمية. ويعد نجاح هذه الشراكة في ملفات حساسة كالتحول الرقمي وتكافؤ الفرص التعليمية للفتيات، فرصة لمنح الجامعات والمؤسسات البحثية المصرية "جواز مرور" نحو التنافسية الدولية. وبينما تمضي مصر في تعزيز حضورها الأكاديمي داخل القارة السمراء بدعم فني من المنظمة، تظل هذه الشراكة هي الضامن لبناء منظومة تعليمية مرنة، قادرة ليس فقط على محاكاة التطور العالمي، بل وعلى ريادة مسارات الابتكار في المنطقة، بما يرسخ مكانة مصر كقلب نابض للمعرفة في الشرق الأوسط وإفريقيا.

كيف تستفيد مصر

من التجارب الدولية الناجحة في التعليم؟

محمد وائل

يُعد التعليم ركيزة أساسية، ترتكز عليها الدول كي تنهض؛ إذ يرفع التعليم مكانة الدول، وينير عقول الأجيال، ومن ثم اهتمت مصر على مدار تاريخها الطويل بالتعليم، والسعي نحو الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة، مثل فنلندا، وسنغافورة.

• ما الذي يميز التعليم في فنلندا؟

أدركت فنلندا أن التعليم ليس مجرد أداة لنقل المعرفة، بل إنه يقوم ببناء الإنسان، ومن أهم المبادئ التي يقوم عليها التعليم في فنلندا ضرورة تمتع جميع الأفراد بحق الوصول المتكافئ للتعليم والتدريب عالي الجودة، إذ يتم إتاحة فرص التعليم نفسها لكل المواطنين دون تفرقة، فلا يتم التمييز على أساس العرق، أو السن، أو الغنى، أو مكان إقامتهم، ولذلك فالتعليم في أغلب المراحل التعليمية مجاني وصولًا للدكتوراة، كما أشارت التقارير والدراسات إلى الوجبات المجانية التي تُقدم إلى الطلاب، وكذلك الرعاية الصحية، والمواصلات، وتدفع فنلندا حوالي ١٥٠ يورو شهريًا لكل طفل، يستلمها الوالدان، حتى يبلغ ١٧ عامًا، كما توفر المدارس الطعام، والرعاية الطبية، والإرشاد، وخدمة سيارات الأجرة إذا لزم الأمر، ولذلك احتلت فنلندا المراتب الأولى في امتحان PISA (Program for International Student Assessment).

كما أشار الدكتور حامد عبد الرحيم أستاذ الكيمياء بجامعة القاهرة في مقال منشور بجريدة "الأهرام" إلى أن المعلم في فنلندا يحظى بمكانة مرموقة، ويخضع لتدريب عالٍ وتأهيل مستمر، مما يتيح له تقديم تعليم عالي الجودة، كما يعتمد النظام التعليمي على تطوير مهارات التفكير النقدي والإبداع لدى الطلاب، ويشجعهم على التعلم الذاتي.

• نظام التعليم الفنلندي

وأكد موقع (infofinland) على حصول معلمي التعليم الأساسي على مؤهل تعليمي بدرجة ماجستير، ويكون الطفل عمره ٧ سنوات في تلك المرحلة، وقبلها يقضي سنة واحدة في التعليم التمهيدي، أو الأولي، ويستمر الطالب في التعليم الأساسي حتى يصبح ١٦ سنة، وخلال تلك الفترة يقوم المعلم بتقييم تطور الطالب، فلا توجد امتحانات رئيسية على مستوى الدولة كلها، بل تتم متابعة نتائج التعليم من خلال التقييمات التي تتم من حين لآخر، وبعد التعليم الأساسي يأتي التعليم الثانوي، والمهني؛ ولا

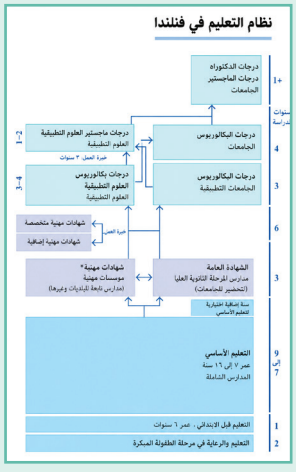

يتم التخرج منه بأي مهنة، ويستغرق الطالب في تلك المرحلة ٢- ٤ وفقًا لقدراته، ثم يتخطى امتحان شهادة الثانوية العامة، ليتقدم بعد ذلك بطلب إلى الدراسة في الجامعة، بينما يعد التعليم المهني هو تعليم عملي أكثر من تعليم المدرسة الثانوية، ويعد التعلم أثناء العمل هو الأمر الأساسي في التعليم المهني.

• سنغافورة من الدول الرائدة

تميزت سنغافورة هي الأخرى بجودة التعليم؛ حيث أدركت أهمية التعليم، وأنه الطريق السليم للارتقاء بالدولة، فعلى الرغم من معاناتها في الستينيات، والتي كانت تتمثل في الظروف الاقتصادية والفقر، وسوء الموارد، والأمية، إلا أنها الآن من الدول الرائدة في مجال التعليم، فقد احتلت المرتبة الأولى في تصنيف الـ PIAS، في عام ٢٠٢٢م.

وأشار أحد التقارير التليفزيونية أذاعته قناة «الحرة» إلى أن سنغافورة تمكنت من تطوير التعليم من خلال تحسين مستوى معيشة المعلم، ورفع كفاءته، بالإضافة إلى أنها قامت بتطويع المناهج التعليمية ليتناسب مع احتياجات المجتمع، وأدخلت بعض جوانب التسلية، والترفيه، كما يتم تشجيع الطلاب على القراءة والاطلاع، من خلال قراءة الصحف اليومية في صباح اليوم المدرسي، وتم اعتماد اللغة الإنجليزية كلغة أولى، وذلك باعتبارها اللغة الأكثر انتشارًا في العالم.

وكشفت إحدى الدراسات العربية التي تناولت تجربة سنغافورة في التعليم عن اهتمام سنغافورة بالإنفاق على التعليم؛ إذ يأتي في المرتبة الثانية بعد وزارة الدفاع، وتقوم وزارة التربية والتعليم بسنغافورة بتمويل برامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة، وتدفع مبلغًا سنويًا مقطوعًا للمعلم، يتراوح بين ٤٠٠ و٧٠٠ دولار لتطوير ذاته.

Education system	Average score	Difference from U.S. average score
OECD average	**472**	◆
Singapore	575	110 ▲
Macau (China)	552	87 ▲
Chinese Taipei	547	82 ▲
Hong Kong (China)	540	75 ▲
Japan	536	71 ▲
Korea, Republic of	527	62 ▲
Estonia	510	45 ▲
Switzerland	508	43 ▲
Canada	497	32 ▲
Netherlands	493	28 ▲
Ireland	492	27 ▲
Belgium	489	25 ▲
Denmark	489	24 ▲
United Kingdom	489	24 ▲
Poland	489	24 ▲
Austria	487	22 ▲
Australia	487	22 ▲
Czech Republic	487	22 ▲
Slovenia	485	20 ▲
Finland	484	19 ▲
Latvia	483	18 ▲

تصنيف الـ PIAS في عام ٢٠٢٢

• استراتيجيات التعليم في سنغافورة

كشفت مؤسسة المركز الوطني للتعليم والاقتصاد (NCEE) عن الاستراتيجيات التي يتبعها التعليم في سنغافورة؛ حيث تُعد من أولى الاستراتيجيات

• فنلندا:

التعليم لبناء الإنسان وليس مجرد أداة لنقل المعرفة

التي يتبعها نظام التعليم هو "مدارس مفكرة، أمة متعلمة"، ولذلك ركزت سنغافورة على إنشاء مدارس ومعلمين قادرين على تنمية الطلاب ليصبحوا مفكرين نقديين، ومواطنين فاعلين، وفي عام ٢٠٠٤م أطلقت سنغافورة مبادرة "قلل من التدريس، وزد من التعلم"، والتي وجهت التعليم نحو فهم أعمق، والتعلم القائم على حل المشكلات، وبدأت في تقليل التركيز على الاختبارات المعيارية، ولقد طورت سنغافورة نظام مرحلة الثانوية، ليتحول من نظام التجميع القائم على القدرات إلى نظام المجموعات القائم على المهارات والاهتمامات والأهداف؛ ليتمكن الطلاب من اختيار المقررات الدراسية التي تناسبهم من بين مواد مختلفة.

ولم يعد التعلم، في سنغافورة، ينتهي بعد حصول الطلاب على البكالوريوس؛ حيث يعتمد نظام التعليم على استراتيجية "التعلم مدى الحياة"، إذ يركز نظام التعليم على تهيئة الطلاب لحياة ما بعد الامتحانات من خلال توفير خيارات أوسع للتعلم المهني والتعلم الذاتي، بالإضافة إلى تمكين البالغين من مواصلة تعليمهم وتدريبهم، وترتبط تلك الاستراتيجية مع مبادرة "مهارات المستقبل"، والتي انطلقت في عام ٢٠١٥م لتعزيز التعلم مدى الحياة، وقد صُممت تلك المبادرة لمواكبة التطورات التكنولوجية السريعة، مثل الذكاء الاصطناعي، والحاجة إلى التحول نحو اقتصاد رقمي وأخضر.

• مصر تستفيد من تجربتي التعليم في فنلندا وسنغافورة

توصلت دراسة مصرية تناولت نظام التعليم الأساسي في فنلندا وكيفية الإفادة منه في مصر إلى ضرورة حصول المعلم على الماجستير؛ وذلك لإكسابه مهارات البحث والمعرفة، وأوضحت الدراسة نفسها التشابه بين مصر وفنلندا في تقويم تلاميذ الصفوف الأولى، فليس لديهم اختبارات موحدة، ويتم تقييمهم عن طريق التقديرات وليست الدرجات، ولكن يختلف تقويم التلاميذ من الصف الرابع وحتى الثالث الإعدادي؛ حيث في مصر، يتم عن طريق الاختبارات التحريرية والشفهية والأنشطة الصفية واللاصفية.

وأوصت الدراسة بضرورة تغيير نظام التقويم القائم على الحفظ والتلقين، ليحل محله تقويم قائم على المتعة والشمولية، والخروج من حالات الرعب والقلق التي تسببها الامتحانات.

وأشار الدكتور عبد الوهاب شرقاوي، المدير العام التنفيذي لجمعية إدارة الأعمال العربية، في مقالٍ له، إلى أهمية الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة، وذلك من خلال ما يُسمى في علم التخطيط الاستراتيجي بـ «القياس المقارن»؛ حيث كانت سنغافورة جزيرة صغيرة، تعاني من الفقر، ونقص الموارد، وارتفاع نسبة البطالة، ولكن بمجرد اهتمامها بوضع نظام تعليمي جيد، وضمان تنفيذه بكل دقة، تغير وضعها تمامًا، وتحسن وضعها الاقتصادي، وذلك يعود إلى أن هدفها الرئيسي من التعليم هو تطوير إمكانيات الطالب الذهنية، والأخلاقية، والبدنية، ومن ثم يكتشف مهاراته، وقدراته، ليخدم وطنه، ومجتمعه، كما أكد عبد الوهاب على اهتمام سنغافورة بالتركيز على التحصيل النوعي بدلًا من التحصيل الكمي، واهتمامها بكفاءة المعلم، وأن مصر تستطيع الاستفادة من تجربة سنغافورة من خلال الاهتمام بالتعليم، وتثقيف عقول الشعب.

ولقد التفتت الدولة المصرية، مبكرًا، إلى تجارب الدول الرائدة في مجال التعليم، فقد التقى الرئيس السابق لجامعة القاهرة الدكتور محمد عثمان الخشت، في عام ٢٠٢٢م، بـ«دومينيك جوه»، سفير سنغافورة بالقاهرة، لبحث تعزيز سبل التعاون بين جامعة القاهرة والجامعات المتقدمة في سنغافورة في المجالات الأكاديمية والبحثية، وإنشاء درجات علمية مزدوجة ومشتركة وتبادل أعضاء هيئة التدريس والطلاب، وذلك في تخصصات مختلفة، مثل الهندسة والذكاء الاصطناعي، والطب، وإدارة الأعمال، وغيرها من وظائف الثورة الصناعية الرابعة.

وفي عام ٢٠١٩م التقى الدكتور طارق شوقي، وزير التربية والتعليم الأسبق، بسفير سنغافورة بالقاهرة، وذلك لمناقشة سبل التعاون بين البلدين وتبادل الخبرات في مجال التعليم العام والفني من خلال تبادل المناهج، والخطط الدراسية والمواد التعليمية بهدف تطوير التعليم، وتطرق الاجتماع إلى مناقشة أوجه الاستفادة من الخبرات في مجال التدريب وخاصةً فيما يتعلق بتجربة مدارس العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضة (STEM schools).

وفي عام ٢٠٢٢، أذاعت قناة «TEN» تقريرًا تليفزيونيًا حول حضانة مصرية تطبق التعليم الفنلندي، وأكدت أسماء هيكل، مديرة فرع الحضانة، على أن التعليم القائم على اللعب يقوم بإعداد الطفل ليكون مستقلًا، وكشفت أيضًا عن الأنشطة الترفيهية التعليمية التي تقوم بها الحضانة، مثل كتابة الحروف الخاصة باللغة عن طريق الرمال، أو الخشب، وغير ذلك من الأنشطة التي تضفي روح الإبداع والابتكار لدى الطفل، وأشارت هيكل إلى طبيعة المناهج التي تقوم الحضانة بتدريسها؛ إذ تعتمد تلك المناهج على

• سنغافورة: تشجيع الطلاب على القراءة والاطلاع بقراءة الصحف اليومية في صباح اليوم الدراسي

أهداف تعليمية، تسعى الحضانة إلى تحقيقها مع الطفل.

• رؤية مصر ٢٠٣٠ وأحدث المؤشرات في مجال التعليم

ولقد استفادت رؤية مصر ٢٠٣٠ من تجارب التعليم الناجحة؛ إذ يُتاح التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية دون التمييز، وفي إطار نظام مؤسسي، وكفء وعادل، وأن يكون مرتكزًا على المتعلم والمتدرب القادر على التفكير، ولقد انعكس ذلك على المؤشرات الأخيرة المرتبطة بالتعليم؛ حيث تشير نتائج تصنيف التايمزTHE للتخصصات الأكاديمية لعام ٢٠٢٦ إلى تميز الجامعات المصرية، في معظم التخصصات الأكاديمية التي شملها التصنيف، فضلًا عن تحقيق زيادة في أعداد الجامعات المُدرجة في العديد من التخصصات مقارنة بنتائج التصنيف للعام الماضي ٢٠٢٥.

أوضحت النتائج أنه تم إدراج ٢٩ جامعة مصرية، في مجال الهندسة، بينما بلغ عدد الجامعات في مجال علوم الحاسب٢١ جامعة، أما مجال العلوم الطبية شمل ٢٨ جامعة مصرية، وبلغت الجامعات العدد نفسه في العلوم الفيزيائية، وفي علوم الحياة تم إدراج ٢٣ جامعة، وضم مجال العلوم الاجتماعية ١٣ جامعة، وفي الاقتصاد والأعمال تم إدراج ٨ جامعات، ولكن في الفنون والإنسانيات فشملت جامعتين فقط؛ جامعة عين شمس وجامعة القاهرة في فئة (٦٠١-٨٠٠)، وبلغ العدد نفسه في مجال التعليم، وهما جامعة القاهرة في فئة (٣٠١-٤٠٠)، وجامعة عين شمس في فئة (٥٠١-٦٠٠).

وتؤكد تلك النتائج على أن مصر تسعى إلى الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال التعليم، ولكن كما أوضحت التقارير، والدراسات، أن مصر عليها التركيز على التحصيل النوعي في التعليم، بدلًا من الكمي، والاهتمام بالمعلم، والارتقاء به، سواء علميًا، أو على مستوى المعيشة، وكذلك إدخال بعض عناصر المتعة والتسلية في التعليم، وتغيير نظام التعليم القائم على التلقين، والحفظ.

كيف

يؤثر التعليم على المواطنة والتماسك المجتمعي؟

أميرة هشام

التعليم

في الصغر كالنقش على الحجر"، حكمة صاغها الوعي الجمعي لأمة تداعت بالسهر والحمى عند الألم وفرح بعضها للبعض عند المناسبات السعيدة.

مبادئ التعليم التي حفظت لمصر كيانها على مدى ٧ آلاف عام قامت على التماسك الاجتماعي النابع من احترام الكل للكل بغض النظر عن اللون أو الدين أو العقيدة أو الجنس وهو ما اصطلح عليها باسم "المواطنة".

ما أبدته تلك الأمة من بسالة ومقاومة لمختلف أشكال الهيمنة والسيطرة التي لجأ إليها الأعداء، وعرفت باسم حروب الجيل الرابع والمتمثلة في زرع الفتنة بين أبنائه لضرب تماسكه الاجتماعي وكسر وحدته الوطنية التي تشكل الأساس لانتصاره. ومع إدراك النخبة المصرية لتلك التحركات الخبيثة ركزت دعوتها على ضرورة إرساء دعائم المواطنة ولا سيما في المناهج التعليمية.

تعزيز المواطنة الفاعلة

يقول الدكتور طارق أبو هشيمة مدير المؤشر العالمي للفتوى بدار الإفتاء المصرية: إن الاضطرابات التي تحيق بالمجتمعات من حولنا من نزاعات وتشقق داخلي وانقسامات قد جعلت من الاستثمار في تعليم قيمي يُعزز المواطنة الفاعلة ليس خيارًا ترفيًا، بل هو ضرورة حضارية لحماية النسيج المجتمعي المصري، وترسيخ دعائم الاستقرار والتنمية المستدامة، فكما أن المؤسسات الأمنية منوط بها حفظ الأمن والذود عن حدود الوطن وتحصين دفاعاته ضد أي خطر خارجي، فإن للمؤسسات التعليمية دورًا لا يقل عن هذا الدور العظيم في تحصين العقول ضد أي خطر من شأنه أن ينال من اللحمة الوطنية، فالتماسك المجتمعي من أهم الدفاعات التي تحمي الأوطان، فمهما كان الخطر الخارجي كبيرًا فإنه لا ينال إلا من المجتمعات الهشة، أما إذا ما واجه مجتمعًا متماسكًا وصلبًا فإنه يهوى ويتراجع أمام هذا التماسك، فتحصين الإنسان بالمعرفة التي تمثل أهم دفاعاته لا يقل في الأهمية عن الدفاعات التي تقيمها الدولة لحماية حدودها من أي عدوان.

التعليم والقانون

يتفق معه الدكتور يسري مصطفى الباحث والاستشاري التنموي قائلًا: قاعدة المواطنة في الدولة الحديثة ترتكز على جانبين أساسيين هما التعليم والقانون. والتعليم بالنسبة لنا يمثل الثقافة، ويرتبط بسوق العمل والانتماء ومعايير كثيرة ولهذا أنشئت المدارس لتوحد بين الناس هذا الحس الوطني وأننا جماعة واحدة.

يستطرد أن تحية العلم ليست مظهرًا ولكنها إعلان أن الولاء الرئيسي للوطن قبل أي ولاء آخر، ديني أو اجتماعي أو قبلي أو عائلية، والزي الموحد يعني على المستوى الطبقي أن الناس كلها سواسية، ومن هنا كانت فكرة التجانس الاجتماعي من خلال المواطنة كان التعليم أساسي فيها وأي خلل في الركيزتين يؤثر على خلل فكرة المواطنة، وبالتالي يحدث خلل في التماسك الاجتماعي.

وهو ما توضحه الدكتورة هويدا عدلي عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان قائلة إن دور التعليم يتجاوز مجرد تجهيز النشء والشباب لسوق العمل إلى أننا نبني الشخصية بكامل مكوناتها، مشيرة إلى أنه من الخطر النظر للتعليم كونه مجرد وسيلة ينفذ بها الناس لسوق العمل.

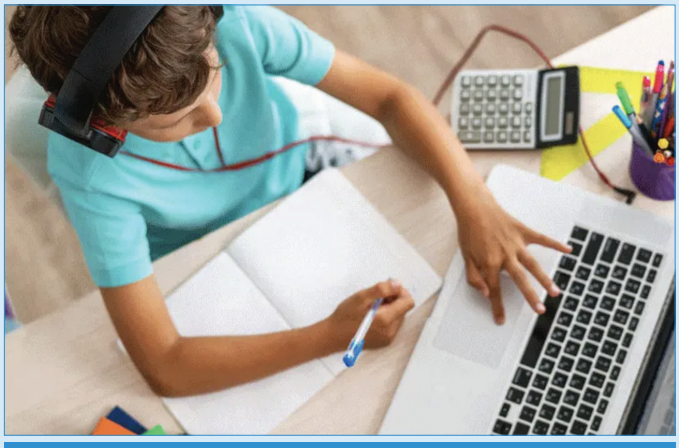

• د. طارق أبو هشيمة: الاستثمار في تعليم قيمي يُعزز المواطنة الفاعلة ليس خيارًا ترفيًا

• د. يسري مصطفى: قاعدة المواطنة في الدولة الحديثة ترتكز على التعليم والقانون

• د. هويدا عدلي: التعليم يتجاوز تجهيز النشء والشباب لسوق العمل إلى بناء الشخصية بمختلف مكوناتها

التعليم المدني أساس لبناء المواطنة

وأكدت الدكتورة هويدا عدلي أن التعليم المدني أساسي في بناء المواطنة لأنني لا أقدر الحديث عن مواطنة والمساواة في الحقوق بين المواطنين بغض النظر عن فارق، نوع أو دين أو لون، من غير أن يكون لديّ تعليم مدني حقيقي مستند لمرجعية مدنية وليست مرجعية دينية.

وتوضح أن التعليم مدني بمعنى أن يكون تعليمًا قائمًا على الدولة المدنية الحديثة والتي لا تنظر لدين المواطن أو نوعه ولكن لجميع المواطنين على قدم المساواة، لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات، بينما التعليم الديني في مكنونه به قدر من التمييز للشخص بناء على الدين، ومؤسسات التعليم لا بد من لعب دور في بناء المواطنة منذ الصغر ومراعاة وجود مناهج للقيم الحياتية لأنه يضع أسسًا للمواطنة.

المواطن الصالح والمسؤول

هو ما يؤكد عليه طارق أبو هشيمة قائلًا إن التعليم يُعد مدخلًا أساسيًا في بناء الموطن الصالح والمسئول؛ فالشريعة الإسلامية أكدت على مركزية العلم في النهوض بالفرد، والذي يترتب عليه نهوض المجتمع، فقال الله تعالى مؤسِّسًا لهذا المبدأ: {اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ}، كما فرَّق بين حَمَلَة العلم وغيرهم بقول تعالى: {قُلْ هَلْ يَسْتَوِي

الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ}؛ وعليه فالتعليم لا يتوقف على كونه عملية معرفية، بل هو عملية قيمية بالأساس لها دور عظيم في تشكيل وعي الأفراد وترسيخ مبادئ المسئولية والانتماء لديهم.

يتابع أبو هشيمة: كما أن المواطنة الفاعلة تأتي في هذا الإطار المتكامل مع رسالة التعليم مُعبرةً عن قيم العدل والتعايش والتكافل واحترام التعددية، لأن الشريعة الإسلامية قد رسَّخت لأسس التعايش بين مكونات المجتمع المختلفة على قيمة العدل والإحسان، لقوله تعالى: {إِنَّ اللَّه يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ}، فكان هدفها الأسمى هو التكامل، والتكامل يعني العمل المشترك القائم على المحبة والاحترام.

وترى د. هويدا عدلي أن جودة التعليم متراجعة بشكل كبير، ولم يعد هناك اهتمام ببناء الشخصية ولا يربي الطفل على قيم المواطنة، وأنه ينقصنا إصلاح جذري للتعليم، وتغيير فلسفة التعليم بشكل أساسي واستعادة دور التعليم في بناء الشخصية.

هويات متعددة!

وفي هذا السياق يرى الدكتور يسري مصطفى أننا واجهنا خللًا في التعليم من حيث جودة التعليم وتعدد أنظمة التعليم (ديني- حكومي- خاص- لغات) وهو لا يخلق هوية متماسكة ولكنه يخلق هويات متعددة.

يستطرد يسري مصطفى: كذلك واجهنا خللًا يتعلق بالتسرب من التعليم مع زيادة حدة الفقر، وبالذات الفتيات وخصوصًا في الأرياف، من حيث عمالة الأطفال والزواج المبكر فهناك منظومات كثيرة من أفراد لم يكونوا في منظومة التعليم.

يتابع: المشكلة الأخيرة لها طابع طبقي التعليم السياحي بدأت أتعامل مع مدارس غالية جدًا ولكنها نوع من الترقي المجتمعي، مع انخفاض جودة التعليم.

ويوضح أن البعد الاقتصادي مع انخفاض جودة التعليم خلق تعليمًا موازيًا وهو الدروس الخصوصية، وجعل دور المدرسة في خلق هوية اجتماعية موحدة تحت مظلة المواطن يتراجع وأصبحت الدروس الخصوصية تثقل كاهل المواطنين، وهو ما أحدث خللًا في ركائز بناء المواطنة والهوية.

ممارسة يومية

ومن جانبه يشير طارق أبو هشيمة إلى أن المواطنة ليست مجرد إطار قانوني فقط، بل هي ممارسة يومية يتجلى فيها احترام النظام العام والإسهام في الصالح العام، والتفاعل الإيجابي في التنوع المجتمعي، وعندما يتكامل التعليم مع هذه الرؤية يصبح أداة فاعلة في التماسك المجتمعي والحد من النزاعات ومواجهة خطاب الإقصاء والتطرف.

يستطرد: وعليه فإن المواطنة تؤتي ثمارها في المجتمع إذا تخطى التعليم دور نقل المعارف إلى ترسيخ منظومة القيم التي تؤسِّس للانتماء والمسئولية المشتركة؛ لأن التعليم الرشيد هو الذي يسهم في تشكيل وعي الأفراد بحقوقهم وواجباتهم، ويغرس فيهم مبادئ العدالة والتسامح وقبول الآخر، وهي قيم أصيلة ترسخ لدور الإنسان في عمارة الأرض وتحقيق السلم المجتمعي.

والمجتمع المصري خير معبر عن هذه الصورة التي أفرزت مجتمعًا متنوعًا ثقافيًا ودينيًا، كان التعليم فيه أداة استراتيجية لتعزيز قيم المواطنة المشتركة، في ظل تحديات ارتبطت بخطابات التطرف والاستقطاب الاجتماعي، لكن التعليم تبنى خطابًا وسطيًا أسهم في بناء وعي جمعي احترم التعددية وأعلى من قيمة الدولة الوطنية.

لذا فإن من الضروري تعزيز المناهج التعليمية بمضامين أخلاقية ووطنية تقوم على حفظ نفس الإنسان وعقله ودينه والنظام العام؛ لأن كل هذه القيم تدعم التماسك المجتمعي، وتُرسخ ثقافة الحوار، وتُسهم في الوقاية من النزاعات، ولا ننسى أن ربط التعليم بسوق العمل، بجانب تنمية مهارات التفكير النقدي، يعزز شعور الفرد بالانتماء، وهو ما ينعكس إيجابًا على الاستقرار المجتمعي.

فكرة أساسية

وتؤكد د. هويدا عدلي أن المواطنة فكرة أساسية في تماسك المجتمع، مشيرة إلى أنه عندما تغرسي قيم المواطنة بغض النظر عن أي واقع اقتصادي واجتماعي تكون هذه القيم هي صمام التماسك وقت الأزمات.

تستطرد: وقت حرب أكتوبر ١٩٧٣م تحمل الشعب المصري التقشف وأخذ جزء كبير من السلع بشكل محدود لأنهم كانوا يرون أن المهم هو الانتصار في الحرب واسترداد الكرامة.

التربية من أجل المواطنة

ووفقًا لدراسة تحليلية نشرتها مجلة البحث العلمي في التربية بعنوان دور المدرسة في تعزيز التربية من أجل المواطنة العالمية لدي طلابها على ضوء بعض المتغيرات المعاصرة"، فقد أوصت بضرورة الاهتمام بتضمين التربية من أجل المواطنة العالمية والمواطنة العالمية بالمناهج والمقررات الدراسية، وتفعيل دور الأنشطة الطلابية والاهتمام بتوفير بيئة تعليمية أكثر أمانًا وتنمي قيم السلام والحوار البناء، وأن تجسد الإدارة المدرسية قيم الديموقراطية وحرية الرأي والتعبير والعلاقات الإنسانية أمام الطلاب.

تفعيل دور المدرسة المصرية

وقد وضعت الدراسة تصورًا مقترحًا لتفعيل دور المدرسة المصرية في تعزيز التربية من أجل المواطنة العالمية على ضوء بعض المتغيرات المعاصرة والاستفادة من الخبرات والنماذج العربية والأجنبية.

تأثير الأنشطة الطلابية على المواطنة

وأكدت الدراسة أن الأنشطة الطلابية تساعد على الارتقاء بالمستوى الثقافي للطلاب من خلال المؤتمرات والندوات والرحلات الكشفية، مما يزيد من المخزون المعرفي للطلاب وتنمية روح الولاء والانتماء واكسابهم روح الجماعة والحوار مع الآخرين من خلال اكتساب الصداقات الجديدة وتعويد الطلاب على التسامح والوسطية والحوار البناء وتقبل الآخرين والآراء المختلفة ووقايتهم من التعصب والتطرف والعنف.

التعليم والمواطنة والاندماج المجتمعي

وبحسب دراسة صدرت عن مركز العقد الاجتماعي التابع لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء تحت عنوان التعليم والمواطنة والاندماج المجتمعي، فإنه يقصد بالتعليم جميع الطرق التي يتعرف بها الأفراد على العالم المحيط بهم، ويبلورون من خلالها قيمًا وأنماطًا للعيش تعكس إدراكهم لحقائق الواقع الذي يعيشونه.

التعليم وتأثيره على التغيير الاجتماعي

ووفقًا للدراسة يعد التعليم عامل رئيسي من العوامل التي تساعد على التغيير الاجتماعي، وتلعب المؤسسات التعليمية دور هام في تعزيز مفهوم المواطنة.

مسئولية الدولة في تعليم مواطنيها

وتشير الدراسة إلى أنه رغم تعدد مؤسسات ووسائل تعليم المواطنة، تتحمل المدرسة مسئولية خاصة ومهمة عن إعداد مواطنين واعين، وأكفاء، ومسئولين، وفاعلين، وهناك أشكال مختلفة ومتنوعة من التعليم سواء التعليم الحكومي أو التعليم الخاص، ومع ذلك فإن التعليم كأحد الحقوق الأساسية للإنسان، تكون مسئولية تقديمه بالأساس على الدولة، ومن ثم تلعب المؤسسات التعليمية الحكومية دور مهم في تعزيز مفهوم المواطنة عبر المناهج التعليمية المختلفة.

كفاءات يطورها التعليم

وبحسب الدراسة فإن التعليم من أجل ترسيخ المواطنة يعمل على تطوير ٨ كفاءات لدى المواطنين وهي المعرفة الشخصية، ممارسة الحرية المسؤولة التي تحقق التوازن بين المصالح الفردية والجماعية، احترام التنوع الذي يشمل المساواة والتعاطف والتضامن، الشعور بالانتماء للمجتمع والوطن والانسانية، إدارة الصراع والقدرة على صياغة الحلول التي تفضل الحوار، القدرة على المشاركة في الشؤون الاجتماعية والسياسية، تنمية الشعور بالعدالة، واحترام القانون من خلال فهم أنه لا يوجد أحد فوق القانون، وأن القوانين تنتج عن اتفاقات المجتمع، فهم وتقدير الديمقراطية كشكل للحكومة، وكطريقة مرتبطة بأسس الحياة اليومية.

صمام أمان لتعزيز التماسك المجتمعي

ويبقى التعليم هو الركيزة الأساسية والضلع الأساسي لصناعة وعي مواطن يدرك حقوقه وواجباته تحت مظلة المواطنة. وأنه صمام الأمان لتعزيز التماسك المجتمعي وإعلاء قيم العيش المشترك.

استخدامات الـ "AI" في المؤسسات التعليمية

الذكاء الاصطناعي هل هو مدرس خصوصي مجاني أم فخ للكسل العقلي؟

مادلين نادر

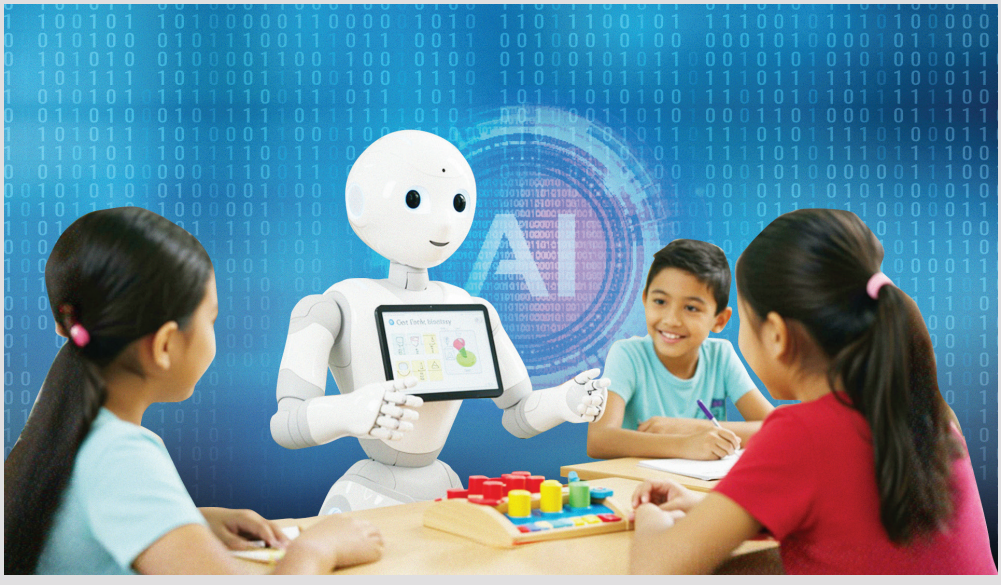

في قلب حي من أحياء القاهرة، أو في داخل فصل بقرية في الريف، لم يعد المشهد كما اعتدنا عليه لسنوات طويلة، فبين يدي الطالب اليوم "مارد رقمي" يختصر المسافات ويساعد أو يقوم بكل المهام التعليمية المطلوبة، والسؤال الذي يطرح نفسه وسط هذا المشهد: هل جئنا بهذه الأدوات لتكون مساعدًا لكل من الطالب والمعلم، أم لتكون بديلًا يسرق من المؤسسات التعليمية روح "المربي" والعلاقات التفاعلية سواء في المدارس أو الجامعات.

إننا لا نتحدث هنا عن مجرد برمجيات، بل عن معركة وعي تدور رحاها داخل المؤسسات التعليمية، حيث يقف المعلم أمام شاشة صماء تقدم المعرفة بلا أنفاس، وهنا يبرز تخوف أساسي: هل سيظل الذكاء الاصطناعي خادمًا مطيعًا يقدم الدعم والمساعدة، أم أننا نمهد الطريق لزمن تصبح فيه الشاشة هي المدرب والملهم، بل وبديلًا للطلاب أحيانًا، تاركة مقعد المعلم خاليا إلا من ذكريات "السبورة والطباشير".

استخدام الذكاء الاصطناعي بالتعليم في مراحله المختلفة، له العديد من الفوائد للطلاب، وأيضا القائمين على العملية التعليمية، ولكن هناك مخاطر وتحديات كبيرة لا تزال تطرح نفسها بقوة، فما بين الاستخدام الواعي لأدوات الذكاء الاصطناعي والاعتماد عليه الذي يفسد التفكير النقدي والابداعي لدى مستخدميه، نجد أنفسنا أمام إشكالية يجب أن نلتفت اليها، حتى لا يتم إعادة إنتاج لما سبق دون بحث وتعلم حقيقي.

نستعرض في السطور التالية الجهود التي بذلت من قبل المؤسسات التعليمية بوزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي في إدراج الذكاء الاصطناعي في التعليم، وأراء بعض الخبراء حول مدي الاستفادة وايجابيات هذه الأدوات والتحديات والمخاطر.

استراتيجية الدولة

لم تقف الدولة المصرية موقف المتفرج أمام هذا الطوفان التقني، بل بدأت في صياغة واقع جديد، حيث أعلنت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، عن تغييرات جوهرية تشمل إضافة مادة البرمجة والذكاء الاصطناعي لطلاب الصف الأول الثانوي كمرحلة أولي لتصبح مادة أساسية مضافة للمجموع، وتتضمن المادة تعريف الطلاب بأساسيات البرمجة مع التركيز علي لغات برمجية مبسطة مثل الأكواد، وفهم كيفية علم الخوارزميات، والأخلاقيات الرقمية، وكيفية استخدام التقنية بمسؤولية، والتمييز بين المحتوى الحقيقي والمزيف، بالإضافة إلى التطبيقات العملية.

حيث يتم تشجيع الطلاب على ابتكار مشاريع صغيرة تحل مشكلات بيئية أو مجتمعية باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي. وتأتي هذه الخطوة في إطار التعاون بين وزارة التربية والتعليم المصرية مع شركة "سبريكس" اليابانية لإتاحة منصة "كيريو" التعليمية لتعلم البرمجة.

أسبوع التعلم الرقمي

كما شارك محمد عبد اللطيف وزير التربية والتعليم، والتعليم الفني في مؤتمر "أسبوع التعلم الرقمي بفرنسا، تحت عنوان "التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في التعليم: ضمان اتباع نهج مستدام تركز على الإنسان"، وأوضح وزير التربية والتعليم خلال المؤتمر في كلمة له، أنه مع ظهور الذكاء الاصطناعي أصبحت هناك العديد من الأنظمة التي بإمكانها القيام بدور البرمجة لصالحنا، ولكن ما نحن بحاجة إليه فعليًا هو تنمية الأجيال القادمة ليصبحوا خبراء في تحديد المشكلات الموجودة حتى يتمكن الذكاء الاصطناعي من تطوير الأكواد اللازمة لحلها، وهو ما نسعى لتحقيقه في المستقبل.

كما أكد الوزير على أن التركيز على إمداد مدارسنا بالتكنولوجيا الرقمية هو الهدف الأهم بالنسبة لنا من أجل تحقيق أهدافنا البيئية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية المستدامة، لافتًا إلى أنه في الوقت الحالي يتلقى كل طالب ومعلم في المرحلة الثانوية جهازًا لوحيًا رقميًا يتمكنون عن طريقه من استخدام جميع كتبهم الدراسية، وعمل الواجبات المطلوبة من الجانب النظري، ويبدو ذلك مثاليًا وخياليًا، ولكننا الآن بصدد مراجعة سياستنا واستراتيجيتنا الحالية، لأن أفضل الطرق التي تخدم بها هذه الأجهزة الطلاب هي استخدامها في سد الفجوات التعليمية، وليس في نقل المعلومات وحسب.

- **تطبيقات الذكاء الاصطناعي هل تمنح للطلاب «تنفيذ المهام» وتسلبهم «الإبداع»؟**

دليل استرشادي

في خطوة استراتيجية، أعلنت وزارة التعليم العالي عن تدشين ١٠٠ كلية للحاسبات والذكاء الاصطناعي تضم أكثر من ٥٠ ألف طالب، وذلك ضمن "استراتيجية الابتكار" التي تهدف لرفع مساهمة التقنيات الذكية إلى ٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٢٣٠م.

كما أعلن المجلس الأعلى للجامعات في مطلع العام الدراسي الحالي ٢٠٢٥-٢٠٢٦م، إطلاق دليل استرشادي لضوابط استخدام الذكاء الاصطناعي في التعليم العالي والبحث العلمي، يتضمن الإطار الاستراتيجي والتنظيمي، والمبادئ والضوابط الأخلاقية، ومجالات الاستخدام في التعليم العالي، ودور الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي، وإدارة المخاطر، والتوصيات والسياسات التنفيذية

وأقرّ المجلس، في جلسته بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥م، الدليل الاسترشادي لضوابط استخدام الذكاء الاصطناعي في التعليم العالي والبحث العلمي، ليكون المرجعية التنظيمية الأولى من نوعها داخل الجامعات المصرية، لتنظيم التعامل مع التقنيات الذكية، وضمان توظيفها بصورة أخلاقية وآمنة في التعليم والبحث.

مبادئ أساسية بالدليل الاسترشادي للجامعات

يعرّف الدليل الذكاء الاصطناعي كأداة مساعدة لا كبديل عن الإنسان، ويحدد مجموعة مبادئ أساسية، منها: الشفافية والإفصاح الإلزامي عن استخدام أي أداة ذكية في التدريس، أو البحث، مع توضيح اسم الأداة، وإصدارها، والغرض من استخدامها، ومدى تدخل العنصر البشري، بالإضافة إلى المسائلة الفردية، حيث يتحمل الباحث، أو عضو هيئة التدريس المسؤولية الكاملة عن النتائج، أو المخرجات الناتجة عن الذكاء الاصطناعي، وحماية الخصوصية والبيانات وفقًا لقانون حماية البيانات الشخصية المصري، تضمين أخلاقيات الذكاء الاصطناعي في المناهج الجامعية، وتدريب أعضاء هيئة التدريس، والطلاب على الاستخدام المسؤول.

إيجابيات، ولكن بشروط

أحمد حجاب- خبير سلامة رقمية، في حديثه لمجلة "رسالة النور"، قال: إن استخدامات الذكاء الاصطناعي الحالية بالتعليم في مصر متعددة، وهناك طلاب يستخدمونه كأداة مساعدة في الأبحاث وإنجاز أعمالهم، لكن هناك البعض يستخدمونه بشكل سيء وكأنه أداة لإنجاز كل المهام الموكلة للطلاب، بدون أدني مشاركة من الطالب خاصة في الأبحاث، وهذا الأمر على المدي البعيد يؤثر على قدرة الطالب علي التعلم وعلى اتخاذ القرارات والقدرة على البحث.

أضاف حجاب: من الممكن أن يحدث نوع من الاعتمادية من بعض الطلاب على هذه الأدوات مما يكون له تأثيرات وتبعيات سلبية، وبالرغم من ذلك فإن استخدام الذكاء الاصطناعي له العديد من الإيجابيات على رأسها المساعدة في إنجاز المهام والبحث، ولكن المهم أن الطلاب يقرأون المصادر ويكون لديهم رأي ورؤية، بدون استخدامه في كتابة الأبحاث كاملة لأن هذا الأمر يجعلنا في دائرة من إعادة إنتاج الأفكار في المجالات المختلفة.

الأمان الرقمي أولوية

وحول إشكاليات الأمان الرقمي في استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي خاصة التي قد يتعرض لها الطلاب في مراحل تعليمية مبكرة، قال حجاب: هناك أمور يجب أن ينتبه إليها الطلاب في مختلف المراحل التعليمية قبل الاستعانة بأدوات الذكاء الاصطناعي المختلفة، منها التعرف على تفاصيل الأداة وأي شركة تتبع، وكيف تخزن هذه الشركات المعلومات والبيانات الشخصية للطلاب وفي أي شيء تستخدمها، ومن المهم أيضًا اختيار أدوات أخلاقية إلى حد ما وغير مرتبطة بحكومات، فلقد تابعنا مؤخرًا ما حدث مع "شات جي بي تي" حيث أبرمت اتفاقًا مع وزارة الحرب بأمريكا لاستغلال البيانات الخاصة بمستخدميه في أهداف الحرب.

وعلي الجانب الآخر من المهم عدم وضع البيانات الشخصية بالتفاصيل عند استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي واستخدام حساب إلكتروني مستقل غير مرتبط بالحساب الإلكتروني الشخصي، فهذه من الخطوات الأولي لحماية بيانات الطلاب مستخدمي أدوات الذكاء الاصطناعي وعليهم دائما العمل علي حماية معلوماتهم الشخصية وبياناتهم.

مراجعة المعلومات ضرورة

الدكتور نادر ألفي- أستاذ الآثار والفنون القبطية، كلية السياحة والفنادق جامعة مدينة السادات، يؤكد على أن استخدامات الذكاء الاصطناعي يجب ألا تتخطى كونها أدوات مساعدة، دون الاعتماد عليها بشكل كامل، وكأنه أصبح بديلًا للطلاب بالمراحل التعليمية المختلفة، فهو يقدم عناصر مساعدة مهمة للطلاب مثل الخرائط الذهنية، والرسوم البيانية التوضيحية، والمساعدة في ترتيب أفكار وعناصر للأبحاث والموضوعات المختلفة، لكن من المهم مراجعة المعلومات التي يتم تقديمها في بعض نماذج وأدوات الذكاء الاصطناعي لأنه من الوارد وجود بعض المعلومات غير الحقيقية والمفبركة، لذلك فالعودة للمصادر من الأمور الأساسية عند استخدام الذكاء الاصطناعي، خاصة إذا كانت أدوات مفتوحة المصدر ومجانية.

وأضاف الدكتور نادر ألفي: إن الاعتماد الكلي على الذكاء الاصطناعي يعد أمرًا خطيرًا للغاية، يتسبب في صعوبات وتعطيل العقل والتفكير النقدي والإبداعي واتخاذ القرارات، وهذا الأمر لا ينطبق فقط على الطلاب بالمدارس والجامعات بل أيضًا على الباحثين في الدراسات العليا بالجامعات، حيث تابعنا مؤخرًا اعتماد بعضهم بشكل كامل على إنجاز أبحاث من خلال أدوات الذكاء الاصطناعي، ونكتشفها بمجرد قراءة الأبحاث بسهولة سواء بسبب عدم الدقة في البحث أو اختلاف الصياغة بين الفصول المختلفة للأبحاث وأدوات البحث المتبعة وأسلوب الكتابة، وهذا الأمر ينذر حال استمراره وانتشاره بأن الأبحاث لن تقدم جديدًا وهو الهدف الأساسي منها.

أوضح ألفي أن أدوات الذكاء الاصطناعي تعد سلاح ذو حدين، لذلك يجب أن يظل العقل البشري حاضرًا وهو المتحكم في استخدام الأدوات المساعدة ويوجهها وليس العكس.

"في الجامعة لدينا نهتم بتنظيم ورش عمل ودورات تدريبية وندوات توعوية حول استخدامات الذكاء الاصطناعي، وأهم البرامج والأدوات التي يمكن أن يستخدمها الطلاب الجامعيون والباحثون بالدراسات العليا لمساعدتهم".

التحديات اللوجستية والبنية التحتية

لا يمكن الحديث عن الذكاء الاصطناعي دون التطرق للتحديات المتعلقة بالتحول الرقمي، والتي تتمثل في الاحتياج إلي:

- **تمويل مستدام:** لتحديث الأجهزة والبرمجيات بشكل دوري.
- **تأهيل المعلمين:** سد الفجوة التقنية لدى المعلمين الذين لم يعتادوا هذه الأدوات، لضمان قدرتهم على توجيه الطلاب بشكل صحيح.
- **البنية التحتية:** توفر إنترنت عالي السرعة في كافة المدارس والجامعات، وهو تحدٍ تعمل الدولة على تجاوزه عبر مبادرات التحول الرقمي.

إن الذكاء الاصطناعي في التعليم المصري ليس مجرد موجة عابرة، بل هو قرار سيادي ومصيري، والاعتمادية المفرطة قد تؤدي بالفعل إلى تراجع مهارات الابتكار وتفشي "التحيز الرقمي"، لكن الاستخدام الواعي والمنضبط وفق المبادئ الأخلاقية المصرية يمكن أن يقفز بالتعليم خطوات نحو المستقبل.

والهدف ليس استبدال المعلم بآلة، بل تحرير المعلم من المهام الروتينية ليتفرغ لدوره الحقيقي كـ "مربٍّ" ومحفز للإبداع. إن "الشنطة المدرسية" القادمة لن تكون محملة بالكتُب والكراريس فقط، بل ستكون محملة بخوارزميات ذكية، والرهان يظل دائمًا على "العقل البشري" الذي يمتلك وحده القدرة على الإدراك، الشعور، والابتكار خارج الصندوق.

• نجاحات مبهرة ومخاوف مشروعة من

تحول التعليم إلى شاشة صماء

د. سامية قدري

شعوب على الحافة

في هذا العالم المتسع والمترابط، بفعل عمليات العولمة، مازالت تعيش جماعات وشعوب على الحافة أو في مناطق الظل، أو على الهامش، سواء كان اختيار هذا العيش طوعيًا، حيث تخشى محو هويتها الثقافية، وفقدان ذاتها المجتمعية، وربما خشية الانقراض، أو هو وضع تاريخي أجبرت عليه لأسباب مختلفة. تعيش هذه الشعوب وتكافح من أجل البقاء والحفاظ على الهوية وتواجه تحديات فرضتها البيئة الطبيعية أو الصراعات العرقية والسياسية أو بسبب سياسات العولمة ووطأة الحداثة، وأحيانًا بسبب الوصم الذي لحق بها تاريخيًا. وفي هذه المقالات أقدم لبعض من هذه الشعوب والجماعات الموجودة في قارات العالم المتقدم منه وغير المتقدم.

(١)
الغجر
(مصر، والعالم)

الغجر جماعات تاريخية متميزة ثقافيًا تعيش في مناطق عديدة من العالم، ويُطلق عليهم أسماء مختلفة في كل من المناطق التي يعيشون فيها، وفقًا للتصورات النمطية السائدة لدى الناس عن هذه الجماعات. ففي فرنسا يُطلق عليهم "البوهيميون"، نظرًا لأن البعض يتصور أنهم يتصفون بالفجور، وفي شمال أوروبا "بالتتر" أو "المتوحشون"، كما يُطلق عليهم أسماء وفقًا للمكان الذي يعيشون فيه: غجر المجر، غجر أمريكا، غجر إيطاليا.. إلخ. إلا أن الكلمة الشائعة التي التي يطلقها الناس على هذه الجماعات هي Gypsies، كما أنهم يطلقونها على أنفسهم، وإن كان هناك جدل كبير حول أصل التسمية.

وعلى الرغم من أن الغجر منتشرين في مناطق عديدة من العالم، إلا أن لهم خصائص ثقافية واجتماعية متشابهة إلى حد بعيد، فمن حيث الشكل الفيزيقي، يذهب كثير من الباحثين إلى أن لهم سمات فيزيقية متشابهة مثل: لون البشرة المائل إلى اللون البني، وأن عيونهم تميل إلى السواد، كما أن شعورهم سوداء وناعمة على غرار سمات الشعب الهندي، كما أنهم يرتدون ملابس تميزهم عن غيرهم من سكان المناطق التي يعيشون فيها.

تعددت الأراء التي تحاول تفسير أصل هذه الجماعات التي تشتت

في جميع أنحاء العالم، وجعلهم جماعات تختلف في لهجاتهم وأنماط حياتهم. ذهبت واحدة من هذه الأراء إلى ربط أصولهم بالبوهيميين الذين وفدوا إلى فرنسا وكونوا جماعة شريدة، وهناك من ربط بينهم وبين الشعب اليهودي المشتت؛ خاصةً وأن كلاهما ملعون ومُجبر على التجوال بين الشعوب الأخرى لفترة غير محدودة. وهناك من ربط بينهم وبين مهنة الحدادة؛ حيث إن معظمهم يعمل في الحديد، والبرونز، والذهب والمعادن الثمينة. وتشير بعض الأساطير إنهم الذين صنعوا المسامير التي اُستخدمت في صلب المسيح. كما أن بعض الشعوب يرون أن الحدادة من المهن الشريره، خاصةً بعد ظهور كور الحداد في أوروبا. علاوةً على هذه التفسيرات، فإن هناك من يرى أن أصول الغجر تعود إلى الهند اعتمادًا على السمات الفيزيقية للهنود، وعلى الأنشطة التجارية التي يمارسونها، خاصةً الحدادة والموسيقى، إلى جانب اللغة الخاصة التي يتحدثون بها وهي اللغة الهند أوروبية التي ترجع بأصولها إلى السنسكريتية حيث إن نقطة انطلاقهم كانت وسط أو جنوب أسيا وأن لغتهم ارتبطت ارتباطًا وثيقًا باللغة الهندوستانية أكثر من أي لغة أخرى، وأنهم ليسوا سوى قبيلة متجولة من أحد الأودية الهندية.

وهناك رواية تحكي عن أصل الغجر وتؤكد أصولهم الهندية وردت عن الشاعر "الإيراني الفردوسي" إن البرنس بهرام جور قد أدرك في سنة ١٩٢٦ ق.م أن رجاله ينقصهم نوع من الترفيه، ففكر في إنعاشهم فأرسل رسالة إلى ملك كلبوديا ومهراجا الهند وطلب أن يختار من بين الأفراد بعض ممن يتميزون بالمواهب، بحيث يمكنهم الترفيه عن العمال، وقد جمّع أحدى عشر ألفًا من المُغنين المتجولين من الرجال والنساء وحدد لهم الطريق والمهمة ولكنهم لم يتمكنوا من أداء هذه المهمة، فغضب منهم وصادر أموالهم وأدواتهم الموسيقية، فكان عليهم أن يطوفوا البلاد بحثًا عن كسب قوتهم عن طريق الغناء. ونتيجة لذلك، يطوف هؤلاء البلاد لكي يبحثوا عن من يقبلهم كعُمال، ويصحبون معهم كلابهم وذئابهم، ويسرقون ما يجدونه في طريقهم سواء كان ذلك في الليل أو النهار.

وأيًا كان سبب الشتات، فقد تفرق الغجر في جميع أنحاء العالم، ومنهم من جاء إلى مصر وشمال إفريقيا، والبعض ذهب إلى شمال أوروبا وبلاد البلقان. وعندما هاجر الغجر إلى أوروبا كانوا يبحثون عن فرص للعمل وممارسة تجارتهم ومهنهم التي تخصصوا فيها. ولكن لم تتح لهم فرص السكن في المناطق السكنية التي كانت لغيرهم من المهاجرين، فسكنوا المناطق المتطرفة الهامشية مما جعل الناس تنسج حولهم بعض التصورات الخاطئة التي ترسخت بمرور الزمن، وكونت لدى الناس شعورًا بالعداء والكراهية تجاههم، وقد ساعد على هذا بشرتهم السوداء التي تعني التخلف والانحطاط عند الشعوب الأوروبية المتعصبة. وقد ساعد عدم معرفة الغجر بأصولهم وجذورهم، إلى جانب عدم وجود روابط تربط بينهم وبين أي منطقة معروفة يُعد عاملًا من عوامل إثارة الشكوك حولهم. هذا علاوةً على الواقع الغجري نفسه والممارسات التي يمارسونها وأبرزها الاشتغال بالسحر، وأكل لحوم البشر، وخطف الأطفال، والسرقة وجمع القمامة وحياة المجون.

أدعى بعض من الغجر أنهم جاءوا من مصر والبعض رأى أنهم جنس يهودي اختلط بعد ذلك باليهود المشتتين، رغم أنهم تعرضوا للهجوم من رجال الدين المسيحيين في أوروبا لأنهم لم تكن لديهم ديانة محددة، حيث كانوا يدعون في كل بلد يذهبون إليه بأنهم أصحاب ديانة هذا البلد، وأي كان أصل الغجر فقد ساد الاعتقاد لفترة طويلة بأن مصر هي الموطن الأصلي للغجر لأنه البلد الذي منحهم الاسم والسكن، وهو الموطن الوحيد الذي استطاع فيه الغجر الحفاظ على سماتهم الفيزيقية، وعلى مهن أجدادهم. وقد عرف الغجر في مناطق عديدة باسم الفراعنة، فقد أطلق عليهم "الشعب الفرعوني" كما أنهم سموا Gypsies لأنهم كانوا يعتقدون أنهم مصريون أو تحديدًا نوبيون، وأنهم يختلفون عن أقباط ومسلمي مصر.

ويبقى السؤال، لماذا يُسمى الغجر مصريين في البلاد الأخرى؟ هناك احتمالان: الأول، أن اسم مصر الفرعونية قد ارتبط بمسحة قدسية، وارتبط بالسحر والأسرار، وأعمال العرافة والكهانة، لهذا يتوقع أن يكون الأوروبيون قد أطلقوا على الغجر هذا الاسم نظرًا لأنهم كانوا يمارسون العرافة، والاحتمال الثاني هو أن يكون الغجر قد مروا بمصر وهم في طريقهم من الهند إلى أوروبا، وأنهم قد تعلموا قراءة الطالع من مصر ثم ادعوا أنهم مصريون.

ينقسم الغجر في مصر إلى ثلاث مجموعات: الغجر وهي الجماعة التي هاجرت من القسطنطينية هي جماعة ذات سمعة غير حميدة وتنتشر في مناطق متعددة من مصر وتعمل بمهن متميزة وتعيش حياة اجتماعية خاصة، والحلب والنَور، إما الحلب فقد أتوا من سوريا من مدينة حلب وفق ما ورد من الحلب أنفسهم أو من بعض الباحثين والمؤرخين وهم ينقسمون إلى أربع قبائل منتشرة في مناطق مختلفة وتحديدًا في صعيد مصر. أما "النَور" أو "النَوري" فترتبط بالجماعات التي تُسمى "لوري" التي تنتشر في إيران، وهم يعملون بالحدادة، ويشتهرون بأنهم لصوص، وهو ما يشير إليه المثل الشعبي المصري:"ألف نوري ولا دمنهوري". وينتشر الغجر بجماعاتهم الثلاث في قرى مصر وصحاريها، وإن كانوا يميلون للعيش في مناطق بعيدة عن المدن والقرى على الأطراف لعدم ميلهم إلى الاختلاط بالأهالي حتى لا يتعرضوا لأي تدخل من قبل الأهالي، خاصةً من يمارس منهم أنشطة مشبوهة.

ما زال الغجر حتى يومنا هذا يمثلون ثقافة مختلفة وخاصة رغم ذوبانهم الشكلي في المجتمع المصري، فمازالت لهم لغة خاصة، ونمط حياة وعادات متميزة عن الثقافة العامة للمصريين.

- كيف تستفيد مصر من التجارب الدولية الناجحة في التعليم؟
- كيف يؤثر التعليم على المواطنة والتماسك المجتمعي؟

الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية

العنوان: مربع 1331 شارع الدكتور أحمد زكي -
النزهة الجديدة - القاهرة - مصر

العنوان البريدي: صندوق 162 - 11811 - بانوراما - القاهرة

التليفون: 8/7/6/ 1425 2262 02 002

البريد الإلكتروني: info@ceoss.org.eg

www.ceoss-eg.org

/ceoss